

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2017/7-A/4/DRAFT
المسائل التشغيلية
للموافقة

التوزيع: عام
التاريخ: 18 أغسطس/آب 2017
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية لدولة فلسطين (2018-2022)

مدة المشروع	60 شهراً
	1 يناير/كانون الثاني 2018 - 31 ديسمبر/كانون الأول 2022
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج	241 418 015 دولاراً أمريكياً
رمز مؤشر المساواة بين الجنسين*	أ2

* <http://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/gm-overview-ar.pdf>

موجز تنفيذي

لم يطرأ على السياق في دولة فلسطين في السنتين الفاننتين تغيير يذكر، حيث لا تزال التحديات الرئيسية ناشئة عن النزاع الممتد الجاري، والركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر وانعدام الأمن الغذائي. قد حالت المساعدة الإنسانية دون حدوث تدهور في الأمن الغذائي وهي تمثل عنصراً رئيسياً في الاستجابات الدولية وتلك التي تقودها الحكومة. وتشكل القيود الواردة على التجارة وفرص الوصول إلى الموارد في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب أثر القلاقل المدنية والنزاع - لا سيما في قطاع غزة الذي دخل فيه الحصار البري والجوي والبحري عامه العاشر - تحديات حاسمة لانتعاش الاقتصاد ونموه بصورة مستدامة، وتعتبر ذات آثار مستمرة على سكان فلسطين. وأصاب النزاعات المسلحة في غزة الاقتصاد بالشلل، بينما أدى الحصار إلى الحيلولة دون إعادة الإعمار، وإلى تضخيم آثار الصدمات.

وتبيّن من آخر مسح وطني للحالة الاجتماعية - الاقتصادية والأمن الغذائي أن 22.5 في المائة من سكان فلسطين - 1.3 مليون نسمة - يعانون انعدام الأمن الغذائي، 13 في المائة منهم في الضفة الغربية، و39 في المائة في قطاع غزة. ويصنّف السكان الضعفاء

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة D. Owen
المديرة القطرية
بريد إلكتروني: daniela.owen@wfp.org

السيد مهنت هادي
المدير الإقليمي
إقليم الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا،
وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
بريد إلكتروني: muhannad.hadi@wfp.org

في دولة فلسطين إلى لاجئين أو غير لاجئين. وقد أنيطت بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مهمة تلبية احتياجات اللاجئين، بينما تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية دعم السكان غير اللاجئين. وتدعم الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما فيها البرنامج، السلطة الفلسطينية في تقديم المساعدة إلى القطاعات الضعيفة من السكان غير اللاجئين.

وتركز الخطة الاستراتيجية القطرية على حصيلتين استراتيجيتين:

◀ الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسن التنوع الغذائي لغير اللاجئين الفقراء والذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي في دولة فلسطين – ولا سيما في غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية – وذلك بحلول عام 2022.

◀ الحصيلة الاستراتيجية 2: تمتع المؤسسات الوطنية بقدرات ونظم محسنة لتحديد واستهداف ومساعدة السكان الذين يعانون من هشاشة الأوضاع وانعدام الأمن الغذائي في دولة فلسطين وذلك بحلول عام 2022.

وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 1، سيقدم البرنامج المساعدات الغذائية غير المشروطة إلى الأسر المستهدفة الفقيرة والتي تعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة وفي المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية. واستكمالاً لتقديم المساعدة الغذائية غير المشروطة، سيجري توفير معلومات عن التغذية تستهدف الرجال والنساء والفتيان والفتيات لإذكاء وعيهم بالتغذية. واستناداً إلى التوصية المنبثقة عن مراجعة استراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي في دولة فلسطين لعام 2017، سيتحول البرنامج تدريجياً من تقديم المساعدة العينية إلى تقديم تحويلات قائمة على النقد باستخدام القسائم الإلكترونية والأموال النقدية.

وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 2: واستناداً إلى توصية الاستعراض الاستراتيجي الوطني 2017 بشأن المؤسسات الوطنية وتعزيز القدرات، سينفذ البرنامج نشاطين رئيسيين في مجال تنمية القدرات:

◀ تقديم الدعم التقني للمؤسسات الوطنية. استحدثت بوابة إلكترونية وطنية لتدخلات المساعدة الاجتماعية في عام 2017 لتمكين أصحاب المصلحة المعنيين بالحماية الاجتماعية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من تبادل المعلومات والبيانات عن المستفيدين لتجنب الازدواجية وتعزيز كفاءة برامج الحماية الاجتماعية. ويتفق ذلك مع تشديد التوصية على ضرورة تعزيز فعالية الاستهداف وتجنب الازدواجية في تقديم المساعدة. وسوف يعمل البرنامج مع وزارة التنمية الاجتماعية بتوفير الدعم التقني لتنفيذ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية وإصلاح البرنامج الوطني لشبكات الأمان الاجتماعي بهدف تحسين قدرة المؤسسات الوطنية.

◀ تعزيز منصة التحويلات القائمة على النقد من أجل تقديم مساعدات متعددة القطاعات. سيعمل البرنامج على تطوير منصة التحويلات القائمة على النقد من أجل تقديم المساعدة متعددة القطاعات والدعم الحكومي. ومع توسيع نطاق أساليب التحويلات القائمة على النقد – قسائم النقد والقيمة – يلزم تعزيز هذه المنصة لضمان مرونتها في تقديم المساعدة متعددة القطاعات وتعظيم استخدامها من جانب الحكومة لتقديم التحويلات الاجتماعية في إطار برامج شبكات الأمان الاجتماعي.

وتشهد دولة فلسطين تراجعاً في تمويل العمليات الإنسانية. وخلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2015، غطى التمويل المخصص لخطة الاستجابة الإنسانية، وهي نداء إنساني سنوي مشترك بين الوكالات، ما متوسطه 63 في المائة فقط من الاحتياجات السنوية. وفي عام 2016 انخفض معدل التغطية إلى أقل من 50 في المائة، وهو ما يعني هبوطاً في التمويل بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2015. وأثر ذلك تأثيراً سلبياً، وإن كان محدوداً نسبياً، على مستويات التمويل في البرنامج التي انخفضت بما نسبته 13 في المائة فيما بين عامي 2015 و2016. وتشمل العوامل التي تفسر ذلك تخفيض ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى الجهات الشريكة الحكومية، وتحويل أولويات الموارد نحو أزمات إقليمية أخرى، وازدياد تفتت الموارد بسبب تنامي المنافسة في دوائر العمل الإنساني الآخذة في الاتساع. ومع ذلك، ظل البرنامج قادراً على المنافسة، معتمداً على قاعدة كبيرة من الجهات المانحة القائمة منذ عهد بعيد، ومحتلاً مكانة بارزة بين أكبر الجهات المتلقية لأموال العمل الإنساني. بيد أن الجهات المانحة المتوسطة والصغيرة اتجهت نحو تقليص الدعم المقدم منها، مما جعل البرنامج يعتمد على جهة مانحة واحدة في معظم تمويله المطلوب على الرغم من وجود قاعدة تضم 12 جهة مانحة.

ويؤثر انخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة الهامة إلى الأنشطة الإنسانية والإنمائية في دولة فلسطين واقتران ذلك بالقيود المتصلة بالاستهداف الجغرافي واختيار الشركاء المتعاونين وطرائق التحويلات، على تنفيذ استراتيجية البرنامج، وسيلازم رصده باستمرار. وسيفتضي الأمر أن تؤخذ في الاعتبار مسألة الاعتماد على جهة مانحة كبيرة واحدة.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية لدولة فلسطين (2022-2018) (WFP/EB.2/2017/7-A/4/DRAFT) بتكلفة كلية على البرنامج قدرها 241 418 015 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري

1-1 السياق القطري

- 1- لم يطرأ تغيير كبير على السياق في دولة فلسطين خلال السنتين الفائتتين، وظلت التحديات الرئيسية تتبع من النزاع الممتد، والركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة بين الجنسين، والمعدلات العالية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقد حالت المساعدة الإنسانية دون حدوث تدهور في الأمن الغذائي، وهي تمثل عنصراً رئيسياً في الاستجابات الدولية والاستجابات التي تقودها الحكومة. وتشكّل القيود الواردة على التجارة وفرص الوصول إلى الموارد في الضفة الغربية وقطاع غزة، واقتران ذلك بأثر القلاقل المدنية والنزاع - لا سيما في قطاع غزة الذي دخل فيه الحصار عامه العاشر - تحديات حاسمة لانتعاش الاقتصاد الفلسطيني ونموه بصورة مستدامة. وتبيّن من آخر مسح وطني للحالة الاجتماعية - الاقتصادية والأمن الغذائي أن 22.5 في المائة من سكان فلسطين - 1.3 مليون نسمة - يعانون انعدام الأمن الغذائي، 13 في المائة منهم في الضفة الغربية و39 في المائة في قطاع غزة. ويصنّف السكان في دولة فلسطين إلى ضعفاء أو غير ضعفاء، مع وجود لاجئين وغير لاجئين في كل فئة من هاتين الفئتين. وقد أنيطت بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) جهة الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، بينما تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية دعم السكان غير اللاجئين. وتدعم الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما فيها البرنامج، السلطة الفلسطينية في تقديم المساعدة إلى القطاعات الضعيفة من السكان غير اللاجئين.
- 2- ويندرج اقتصاد دولة فلسطين ضمن فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4 484 دولاراً أمريكياً. وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 2000 إلى 2015 متقلّباً وغير متوازن هيكلياً لصالح قطاعات غير مُعرّضة للمنافسة الأجنبية. ونما مجموع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 3 في المائة في عام 2015، لكن الزراعة - وهي القطاع الرئيسي المعرّض للمنافسة الأجنبية وأحد المحركات الرئيسية الشامل - انكمشت بنسبة بلغت 25 في المائة فيما بين عامي 2014 و2015. وتقلص أيضاً قطاع الصناعة التحويلية، خاصة التعدين واستغلال المحاجر - وهو قطاع آخر معرض للمنافسة الأجنبية - بنسبة 6 في المائة. ونمت الأنشطة الأخرى المعرّضة للمنافسة الأجنبية بمعدلات بلغت: 4 في المائة في قطاع التشييد؛ 7 في المائة في تجارة الجملة والتجزئة؛ و21 في المائة في النقل والتخزين؛ و5 في المائة في الأنشطة المالية والتأمينية؛ و1 في المائة في الخدمات؛ و1 في المائة في المعلومات والاتصالات؛ و2 في المائة في الإدارة العامة والدفاع. وسُجلت أيضاً زيادة نسبتها 5 في المائة في عدد الأسر التي يعمل أحد أعضائها.
- 3- وباتت الضفة الغربية والقدس الشرقية تشكلان إلى حد بعيد جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الإسرائيلي. وتشير التقديرات إلى أن 58 في المائة من الواردات التي تدخل دولة فلسطين تأتي إليها من إسرائيل، بينما بلغت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل 84 في المائة في عام 2015. وترتبط تكاليف المعيشة في دولة فلسطين ارتباطاً مباشراً بإسرائيل التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 30 927 دولاراً أمريكياً. ولا يزال النشاط الاقتصادي الفلسطيني معتمداً اعتماداً كبيراً على الدعم الخارجي، حيث أدى الفصل السياسي والاقتصادي والجغرافي بين الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة إلى تآكل الأسواق وفرص العمل. وفي الضفة الغربية، لا يزال 60 في المائة من الأراضي، بما في ذلك 63 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية، خاضعاً للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وصاحب ذلك فرض قيود كبيرة على التنقل، مما يسفر عن ضيق سبل الوصول إلى الخدمات العامة والأراضي المنتجة. وفي غزة، لا يزال السكان الذين يزداد عددهم بسرعة معرضين للضعف بسبب الحصار البري والجوي والبحري الذي يُفقد بشدة دخول السلع ويؤثر تأثيراً كبيراً على الصادرات. وأفضى ذلك إلى انهيار تدريجي في جميع القطاعات الإنتاجية الرئيسية وزيادات حادة في معدلات البطالة وأسعار الأغذية. ونتيجة لذلك، لا يزال الاقتصاد الفلسطيني معتمداً بشدة على قطاعه العام الذي يعتمد بدوره على الدعم الخارجي للميزانية.
- 4- ولا تزال دولة فلسطين، وهي من بلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، تُحرز تقدماً في جميع مؤشرات دليل التنمية البشرية. ففيما بين عامي 2005 و2015، ارتفعت قيمة مؤشرها للتنمية البشرية بنسبة بلغت 4.4 في المائة من 0.655 إلى 0.684 لتدخل بذلك فئة التنمية البشرية "المتوسطة" وتحتل المرتبة الرابعة عشرة بعد المائة من بين 188 بلداً وإقليماً⁽¹⁾. وازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بمقدار خمس سنوات، ومتوسط عدد سنوات الدراسة بمقدار 1.3 سنوات، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المؤشرات الدولية للتنمية البشرية. مستمدة من: <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/Palestine>.

بمقدار ثلاث سنوات. وازداد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 81 في المائة فيما بين عامي 1990 و2015. ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين الذي يُسفر أساساً عن حالات حرمان وتمييز ضد النساء والفتيات، عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يبلغ معدل مشاركة المرأة 19 في المائة، وهي نسبة أقل كثيراً من معدل مشاركة الرجال الذي يبلغ 72 في المائة. وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، شغلت النساء 3 من بين 22 منصباً على المستوى الوزاري في مجلس الوزراء الحالي، وتشغل امرأة واحدة منصب محافظ من بين 16 محافظاً. وفي عام 2013، مثلت النساء 41 في المائة من العاملين في القطاع العام، ولكنها لم تكن تحتل سوى 4 في المائة من وكلاء الوزارة المساعدين في وزارات السلطة الفلسطينية⁽²⁾.

2-1 التقدّم نحو الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة

5- سلطت مراجعة استراتيجية الأمن الغذائي والتغذية لعام 2017 في دولة فلسطين الضوء على التقدّم الذي تحقق خلال السنتين الأخيرتين، ولكنها أشارت إلى استمرار تحديات القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 2 منها.

التقدّم نحو غايات الهدف 2 للتنمية المستدامة

6- *الحصول على الغذاء*. لا تزال معدلات انعدام الأمن الغذائي في دولة فلسطين مرتفعة بسبب ضيق الامكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء نتيجة للقيود المفروضة على التنقل والتجارة والاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة، وتآكل البنية الأساسية الزراعية، ومصادرة الأراضي، وتقييد سُبُل الوصول إلى الأراضي والمياه، وشبكة الأمان الحكومية التي تتحمل أعباءً تفوق طاقتها. وتبين أن أكثر من أسرة من بين كل خمس أسر كانت تعاني انعدام الأمن الغذائي في عام 2016، حيث يعاني 22 في المائة من مجموع السكان – أي 1.3 مليون نسمة – انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد أو معتدل. وتساهم جوانب عدم المساواة بين الجنسين بدور هام في تحديد الأمن الغذائي والوضع التغذوي للأفراد؛ فالنساء، على وجه الخصوص، يتأثرن بانعدام الأمن الغذائي والفقر. ويزيد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي ترأسها نساء 15 نقطة مئوية على الأسر التي يرأسها رجال، حيث تبلغ النسبة 36 في المائة مقابل 21 في المائة. ومن المرجح أن انخفاض الأجور والعمل المنزلي يعيق التمكين الاقتصادي للمرأة. ويبلغ متوسط الدخل الشهري للأسر التي ترأسها نساء وتعاني انعدام الأمن الغذائي 366 1 شيكل إسرائيلي جديد – ما يعادل 463 دولاراً أمريكياً – أي أقل كثيراً من خط الفقر "المدقع" البالغ 888 1 شيكل إسرائيلي جديد، أي 509 دولارات أمريكية للأسرة في الشهر. ويبلغ متوسط الدخل الشهري للأسر التي يرأسها رجال وتعاني انعدام الأمن الغذائي 1072 شيكل إسرائيلي جديدة (586 دولاراً أمريكياً) مقابل 1703 شيكل إسرائيلي جديد (882 دولاراً أمريكياً) للأسر التي تتمتع بالأمن الغذائي. ومعدل الفقر الفردي، البالغ 29 في المائة لأعضاء الأسر التي ترأسها النساء، يزيد على المعدل المقابل في الأسر التي يرأسها رجال وهو 25 في المائة. وفي عام 2015، بلغ معدل البطالة في الأسر التي ترأسها نساء 39 في المائة مقابل 22 في المائة للأسر التي يرأسها رجال. وازداد معدل البطالة بين الأسر التي ترأسها نساء بنسبة 38 في المائة فيما بين عامي 2011 و2015، من 28 إلى 39 في المائة، بينما ازداد معدل البطالة بين الأسر التي يرأسها رجال بنسبة 17 في المائة، من 19 إلى 22 في المائة. وبلغ معدل مشاركة النساء في العمل 19 في المائة فقط في عام 2015 مقابل 71 في المائة للرجال.

7- *إنهاء سوء التغذية*. وفقاً للدراسات الاستقصائية الوطنية الأخيرة⁽⁴⁾ يواجه الفلسطينيون عبئاً مزدوجاً لسوء التغذية: ارتفاع مستوى نقص المغذيات الدقيقة إلى جانب زيادة انتشار فرط الوزن والسمنة. ويعاني ما يقرب من 50 في المائة من الأشخاص الذين أُجري تقييم لهم مستويات شديدة الانخفاض في المعادن الأساسية والفيتامينات. وتبيّن وجود مستويات مستنفدة من الحديد في 20 في المائة من النساء المرضعات في الضفة الغربية ولدى 28 في المائة من النساء المرضعات في قطاع غزة. وبلغ متوسط انتشار فقر الدم المعتدل لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهراً ما يتراوح بين 20 و24 في المائة، وبلغ معدل فقر الدم المعتدل 8 في المائة؛ وكشفت الدراسات عن نتائج مماثلة لدى النساء الحوامل والمرضعات. ووفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية، يعتبر فقر الدم مشكلة معتدلة من مشكلات الصحة العامة. كما يعتبر فرط الوزن والسمنة لدى النساء الحوامل والمرضعات مشكلتين معتدلتين من مشكلات الصحة العامة، حيث أن 31 في المائة من النساء الحوامل مصابات بفقر الوزن، و26 في المائة يعانين السمنة، وذلك على أساس وزن الجسم والطول قبل الأسبوع السابع عشر من الحمل. وتبلغ لدى النساء المرضعات 37 في المائة لفرط الوزن و23 في المائة للسمنة.

(2) التحليل القطري المشترك لفريق الأمم المتحدة القطري، 2016.

- 8- ولا يمثل الهزال والتقرم ونقص الوزن مشاكل صحة عامة خطيرة. وفي المتوسط، يعاني 7.4 في المائة من الأطفال دون الخامسة من تقرم معتدل أو شديد – 7.7 في المائة في الضفة الغربية مقابل 7.1 في المائة في قطاع غزة. ويزيد معدل التقرم بين الفتيان حيث يبلغ 8.1 في المائة مقارنة بالفتيات حيث معدل إصابتهن بالتقرم 6.6 في المائة. ويعاني 1.4 في المائة من الأطفال دون الخامسة نقصاً شديداً في الوزن: 1.5 في المائة في الضفة الغربية مقابل 1.3 في المائة في قطاع غزة؛ و1.6 في المائة بين الفتيان مقابل 1.1 في المائة بين الفتيات. وتبلغ معدلات انتشار الهزال – المعتدل والشديد – 1.2 في المائة بين الأطفال دون الخامسة: 1.7 في المائة في الضفة الغربية مقابل 0.7 في المائة في قطاع غزة. ويبلغ معدل فرط الوزن 8.2 في المائة في دولة فلسطين: 9.8 في المائة في الضفة الغربية و6.5 في المائة في غزة.
- 9- *إنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة*. تمثل الزراعة جانباً ضئيلاً من اقتصاد فلسطين، إذ تبلغ 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وشهد قطاع الزراعة منذ عام 2006 انخفاضاً كبيراً في أعداد العمال الزراعيين من النساء والرجال بسبب القيود المفروضة على تنمية القطاع وبسبب انخفاض إنتاجيته. وفي عام 2006، شكلت القوة العاملة في القطاع الزراعي 17 في المائة من القوة العاملة الإجمالية- 13 في المائة من الذكور و35 في المائة من الإناث – وتراجعت تلك النسبة إلى 10 في المائة في عام 2014، و9 في المائة في عام 2015. وأشارت التقديرات إلى أن نسبة القوة العاملة الإجمالية في قطاع الزراعة في عام 2015 بلغت 8 في المائة⁽³⁾ من الذكور و13 في المائة من الإناث – وبذلك على أهمية القطاع بالنسبة للنساء. ومع ذلك، لا تزال المرأة، على الرغم من دورها البارز في الزراعة، تواجه قيوداً كثيرة، بما فيها تقييد الحق في الملكية، والحصول على قدر أقل من التعليم، وعلى أجور أدنى، إضافة إلى العمل غير المدفوع في المزارع الأسرية.
- 10- وفي دولة فلسطين، تغلب الزراعة البعلية على ما يقرب من 81 في المائة من مجموع مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة. وتغطي المناطق المروية 19 في المائة من الأراضي المستخدمة في الزراعة، وهي تقع أساساً في محافظات قطاع غزة، وفي غور الأردن، وفي مناطق من الضفة الغربية. وتتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع الزراعة في ندرة المياه وضيق فرص الوصول إلى الأراضي الزراعية، حيث لا يزال 62 في المائة من الأراضي، بما فيها 85 في المائة من المراعي والأراضي الزراعية الأكثر إنتاجية، خاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وما يصاحب ذلك من فرض قيود شديدة على التحرك تسفر عن تضيق فرص الوصول إلى الأراضي والخدمات العامة.
- 11- *نظم الأغذية المستدامة*. تراجعت حصة قطاع الزراعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دولة فلسطين من 8.2 في المائة في عام 2000 إلى 3.8 في المائة في عام 2014. ومع مرور الوقت، ازدادت الواردات الزراعية السنوية وتجاوزت الصادرات بدرجة كبيرة. وفي عام 2014، بلغ مجموع الواردات الزراعية 212 مليون دولار أمريكي تقريباً، بينما بلغت الصادرات الزراعية 67 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 7 في المائة تقريباً من مجموع الصادرات. والإنتاج المحلي لا – ولن – يوفر ما يكفي من السلع الغذائية الأساسية، مثل الحبوب والبقول، وسوف يعتمد المعروض من إمدادات الأغذية، في المستقبل المنظور، على الواردات والقنوات التجارية. وجزير بالإشارة أن ما يقرب من 80 في المائة من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية الإنسانية.
- 12- وتعتمد دولة فلسطين على الواردات التي تتحكم إسرائيل في توفرها وفي أسعارها. وبالإضافة إلى ذلك، توفّر السوق الدولية أغذية من قبيل الحبوب والبقول بأسعار منخفضة لا يستطيع الإنتاج الفلسطيني منافستها. وهناك تباين كبير بين الاستهلاك الإجمالي والإنتاج الإجمالي؛ وبذلك على وجود عجز هيكلي في السلع الغذائية الأساسية من غير المرجح تغييره في المستقبل القريب. ويغطي الإنتاج المحلي ما يتراوح بين 2 و83 في المائة من الاستهلاك المحلي لأهم مجموعات الأغذية الأساسية. والاستثناء من ذلك هو زيت الزيتون الذي يتجاوز إنتاجه المحلي الاستهلاك المحلي بنسبة تبلغ 164 في المائة. ومن الناحية الأخرى، غطى الإنتاج المحلي 4 في المائة فقط من استهلاك القمح، و2 في المائة من استهلاك البقول. ويغطي الإنتاج المحلي للبيض ومنتجات الألبان معظم الاستهلاك المحلي، وينبغي حماية وتوسيع القدرة على إنتاج جميع المنتجات ذات القيمة التغذوية العالية.
- 13- ويمكن زيادة توفر الأغذية وفرص الحصول عليها بصورة منصفة من خلال نظم أغذية مستدامة عن طريق تطوير سلاسل قيمة مستدامة لمواد من قبيل زيت الزيتون، والبيض، ومنتجات الألبان؛ ومعالجة الإفراط في إنتاج زيت الزيتون؛ وربط

(3) لم يلاحظ أي فقر دم شديد.

المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. وعلى الرغم من أن المرأة هي العنصر الغالب في قوة العمل الزراعية غير مدفوعة الأجر، فإن النساء والأسر التي ترأسها نساء تُحرم في كثير من الأحيان من الأصول بسبب قوانين الميراث التمييزية. ويؤثر الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية، مثل الثروة الحيوانية والأراضي الزراعية، على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للنساء وأمنهن الغذائي. ويترجم ضيق فرص الحصول على الأصول – وبالتالي الضمانات – إلى قلة مصادر الائتمانات الرسمية المتاحة للمرأة⁽⁴⁾.

بيئة الاقتصاد الكلي

14- تبعت الأفاق الاقتصادية الفلسطينية على القلق، فمتوسط الدخل الفردي الذي تعافى ببطء في أعقاب الكساد الذي ساد في عام 2014، أصيب بركود شبه تام، ولن تدعم مستويات النمو المتوقعة أي تحسينات في مستويات المعيشة. وتشير التوقعات إلى أن معدل نمو الاقتصاد سيقارب 3.5 في المائة في الأجل المتوسط. وبالنظر إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في الأرض الفلسطينية، فإن ذلك يحمل في طياته ما يشبه الركود في متوسط الدخل الفردي. ولم يتمكّن الاقتصاد من تهيئة فرص كافية للعمل، وأدى ذلك إلى بلوغ معدلات البطالة 27 في المائة في عام 2016 – 18 في المائة في الضفة الغربية مقابل 42 في المائة في غزة، و45 في المائة بين النساء، أي أكثر من ضعف معدل البطالة بين الرجال، وهو 22 في المائة – على الرغم من الخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً لزيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين في الضفة الغربية. ويزيد معدل الفقر الذي يبلغ 29 في المائة في الأسر التي ترأسها النساء عن معدله في الأسر التي يرأسها رجال، حيث يبلغ 25 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتاح شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية إلا لما نسبته 41 في المائة من الأسر التي ترأسها نساء. وتراجعت القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني على مر السنوات في ظل الانخفاض الكبير في أهمية التصنيع والزراعة⁽⁵⁾.

15- وبوجه الاقتصاد ظروفاً متزايدة الصعوبة. وبينما ازداد نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.5 في المائة في عام 2015 إلى 4 في المائة في عام 2016، لم يكن ذلك كافياً لتوليد فرص عمل جديدة، وارتفع معدل البطالة إلى أكثر من 28 في المائة في سبتمبر/أيلول 2016. ولا يزال الاستهلاك يمثل المحرك الرئيسي للنمو، نظراً لأن الإبهام السياسي والقيود المفروضة على الوصول لا تزال تثبط استثمارات القطاع الخاص في الضفة الغربية. ورغم استمرار الإعمار الذي يموله المانحون في غزة، فقد تأخر صرف أموال المعونة ولا تزال الظروف الإنسانية متردية، خاصة وأن توفير الخدمات العامة يزداد سوءاً⁽⁶⁾.

16- وعلى الرغم من الجهود الهائلة لضبط الأوضاع المالية على مر السنوات، فلا تزال الحالة المالية للسلطة الفلسطينية هشة، إذ تشير التوقعات إلى تفرقة تمويلية قدرها 600 مليون دولار أمريكي في عام 2016. ونظراً لاستمرار الضغوط في مجال الإنفاق، فمن المرجح أن يكون عام 2017 عاماً شديداً للصعوبة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

الروابط الرئيسية بين القطاعات

17- يمثل الحد من الفقر أول هدف محدد في استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022) التي تربط الحد من الفقر بتحسينات الأمن الغذائي. ولا يزال القضاء على الفقر المدقع (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) مبدأ أساسياً من مبادئ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية. ويهدف البرنامج الوطني للحد من الفقر إلى دعم الأسر الفقيرة التي تعاني انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع من أجل ضمان تلبية احتياجاتها الأساسية؛ بيد أن الموارد المالية المحدودة للحكومة تشكّل تحدياً كبيراً في الوصول إلى جميع الفئات الضعيفة وتنفيذ برنامج وطني فعال.

18- الحماية الاجتماعية. يتسم قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني بتنوعه الشديد، حيث توجد شبكة متداخلة ومتنافسة أحياناً من المنظمات والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والجمعيات الخيرية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية. وتمثل أواصر القرابة العائلية عنصراً هاماً في شبكة الأمان الاجتماعي. وتبين مختلف تقييمات شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية التي أجريت خلال السنوات الأربع الماضية قدرة النظام الحالي في حالات الطوارئ وإمكانية استخدامه لتوسيع نطاق القسائم والنقد. وسيجري الانتهاء في أواخر عام 2017 من دراسة مشتركة بين البرنامج والبنك الدولي للربط بين المساعدة الإنسانية ونظم الحماية الاجتماعية.

(4) التحليل القطري المشترك لفريق الأمم المتحدة القطري، 2016.

(5) البنك الدولي، 2016. تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة.

(6) النشرة الصحفية لصندوق النقد الدولي، يناير/كانون الثاني 2017.

- 19- وتمثل وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية الهيئة الحكومية الرئيسية المكلفة بمهمة وضع سياسات الحماية الاجتماعية وتنفيذها وإدارتها في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.⁽⁷⁾ وتعمل الوزارة من خلال 17 مديرية، و15 مكتباً فرعياً، و33 مركزاً إضافياً لتقديم خدمات متخصصة إلى الأسر المستهدفة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.⁽⁸⁾
- 20- وتماشياً مع غاية الهدف 1 للتنمية المستدامة المتمثلة في تنفيذ نظم وتدبير حماية اجتماعية ملائمة للجميع على الصعيد الوطني، وسعت وزارة التنمية الاجتماعية برنامجها الخاص بشبكة الأمان الاجتماعي الوطنية، حيث بدأت بدعم 42 000 أسرة فقيرة في عام 2004 وازداد العدد إلى 122 000 أسرة بحلول عام 2014.⁽⁹⁾ ويدل ذلك على اتساع التغطية، وإن كان يشير أيضاً إلى ازدياد حالات الضعف. وهناك احتمالات كبيرة لوقوع الفلسطينيين الضعفاء في براثن الفقر.⁽¹⁰⁾ ويعتبر استهداف الحماية الاجتماعية في دولة فلسطين من بين الأفضل في المنطقة، ويعتبر نظامها الموحد للمستفيدين من أفضل الممارسات الإقليمية.⁽¹¹⁾
- 21- *التعليم*. بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً 99.2 في المائة في عام 2012، بينما وصلت معدلات التسرب الدراسي في الفترة 2010-2012 إلى 0.9 في المائة في التعليم الأساسي و3.2 في المائة في التعليم الثانوي. وتحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي. ومع ذلك، على الرغم من التقدم الكبير في قطاع التعليم (الهدف 4 للتنمية المستدامة)، لا يستطيع كثير من الفتيان والفتيات الفلسطينيين ممارسة حقهم في الحصول على تعليم جيد وبيئة تعليمية مأمونة بسبب العقبات المتصلة بسبل الوصول إلى المدارس. ويفتقر 50 000 تلميذ وتلميذة في 183 مدرسة في المنطقة جيم في الضفة الغربية إلى الفرص الكافية للحصول على التعليم، وينقل أكثر من 700 1 تلميذ وتلميذة من 37 مجتمعاً محلياً في الضفة الغربية إلى مدارس تبعد عنهم مسافة تزيد على 5 كيلومترات. ويمكن لشروط إصدار التصاريح وعمليات الإغلاق وحظر التجول أن تزيد من المسافات التي يقطعها الأطفال إلى المدارس ذهاباً وإياباً بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف. ويتفاقم ضعف الفتيان والفتيات الذين يواجهون عقبات في الوصول إلى المدارس بسبب الصعوبات المالية وارتفاع تكاليف النقل، مما يؤدي إلى تقلص مدة التعلم في المدرسة وتدهور نوعية التعليم. وتتأثر الفتيات بشكل غير متناسب، خاصة في المدارس الثانوية. وتتوقف الفتيات على الأرجح عن الذهاب إلى المدرسة عندما يتعرضن للتحرش والعنف والترويع عند نقاط التفقيش أو أثناء تنقلهن إلى المدرسة. ويُرتكب بعض العنف والتحرش والترويع على أساس نوع الجنس.⁽¹²⁾
- 22- وتشكّل الصحة مصدر قلق رئيسي في دولة فلسطين. ومنذ تولي السلطة الفلسطينية المسؤولية عن الرعاية الصحية في عام 1994، يواجه قطاع الصحة تحديات كبيرة ناشئة عن أثر الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومؤسسات الدولة. وكان للحصار المستمر، وحالات الإغلاق ووضع الحواجز على الطرق، والتأثير على السكان المدنيين، وبناء المستوطنات وتشديد جدار فاصل، آثار مدمّرة على الصحة البدنية والنفسية للفلسطينيين. وقوّضت هذه التحديات أيضاً جهود الحكومة لإنشاء نظام متكامل للرعاية الصحية من خلال تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات، بغرض تلبية احتياجات المواطنين. وعلى الرغم من هذه التحديات، نجحت وزارة الصحة – بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، خاصة منظمة الصحة العالمية – في منع تدهور نظام الرعاية الصحية في البلد وحققت على صعيد الرعاية الصحية نتائج لا تختلف كثيراً عما حقته سائر دول المنطقة. وتكشف مؤشرات الصحة الوطنية خلال العقد الأخير عن تحسينات ملحوظة في متوسط العمر المتوقع، ووفيات الأمهات، ووفيات الأطفال الرضع، والأطفال دون الخامسة، وتراجع معدلات الإصابة بالأمراض المعدية. وفيما بين عامي 2012 و2015، ازداد متوسط العمر المتوقع من 72.7 إلى 73.5 سنة، وتراجعت معدلات وفيات الأمهات لكل 100 000 مولود حي

(7) وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. 2016. استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022).

(8) Jones, N. and Shaheen, M. 2012. Transforming Cash Transfers: Beneficiary and Community Perspectives on the Palestinian National Cash Transfer Programme, Part 2: The Case of the West Bank. London: DfID and ODI

(9) وزارة الشؤون الاجتماعية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. 2010. البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية – استراتيجية التحويلات النقدية، الاتحاد الأوروبي. واستضاف الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الاجتماعية إفطاراً في قرية إفاذ الطفولة في بيت لحم.

(10) يتبين من بيانات عام 2009 أن حدوث زيادة بنسبة 20 في المائة في خط الفقر يمكن أن يزيد من معدل الفقر في الضفة الغربية من 15 في المائة إلى 28 في المائة. وفي غزة من 33 في المائة إلى 49 في المائة. البنك الدولي. 2011. *Coping with Conflict: Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza* (مواجهة الصراخ: الفقر والإدماج في الضفة الغربية وغزة).

(11) البنك الدولي. 2010. *Inclusion and Resilience: The Way Forward for Social Safety Nets in the Middle East and North Africa* (أفاق شبكات الأمان الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

(12) https://www.unicef.org/oPt/UNICEF_Under_Occupation_final-SMALL.pdf

- من 23.2 إلى 15.7، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع بين كل 100 000 مولود حي من 13.5 إلى 10.9، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بين كل 100 000 مولود حي من 16.2 إلى 13.9.
- 24- وسُجلت زيادة في معدل انتشار الأمراض غير المعدية، وصاحبته زيادة في الطلب على الخدمات الصحية والخدمات المتخصصة. وأدى ذلك إلى زيادة العبء الواقع على الموارد المادية والبشرية في قطاع الصحة، مما زاد من آثار الزيادة المستمرة في تكاليف الخدمات الصحية محلياً وعالمياً. ويمثل معدل وفيات الأطفال الرضع ثالث أدنى معدل في المنطقة العربية بعد الإمارات العربية المتحدة ولبنان. ومع ذلك، معدل الخصوبة في غالبية بلدان المنطقة يقل عن نظيره في دولة فلسطين. وعلى الرغم من انخفاض معدل الوفيات الأولي من 4.9 حالات وفاة لكل 1 000 نسمة في عام 1997 إلى 3.6 في عام 2015، فما زال معدل المواليد مرتفعاً بصورة ملحوظة على الرغم من هبوطه من 42.7 إلى 31.9 حالات ولادة لكل 1 000 نسمة في نفس الفترة. وبالتالي، لا يزال معدل النمو السكاني البالغ 2.8 في المائة على الصعيد الوطني مرتفعاً بالقدر الكافي لمضاعفة عدد السكان في غضون السنوات الخمس والعشرين المقبلة.
- 25- *الاعتبارات الجنسانية*. أثرت الحالة الاقتصادية والسياسية تأثيراً قوياً على النساء. ويزيد معدل الأمية بين النساء بمقدار ثلاثة مرات ونصف المرة مقارنة بالرجال. وفي عام 2012، كان معدل الأمية يبلغ 1.8 في المائة بين الرجال مقارنة بمعدل يبلغ 6.4 في المائة بين النساء.⁽¹³⁾ ولا يزال الأداء الوطني في تحقيق أهداف مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية منخفضاً. ولا تزال الأدوار التقليدية للجنسين في دولة فلسطين تُعزز هيمنة الرجل في الأنشطة الاقتصادية، بينما يتوقع من النساء إعطاء الأولوية للمسؤوليات المنزلية. وعلى الرغم من زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل خلال السنوات العشر الماضية، لا يزال المعدل منخفضاً، حيث بلغت نسبة النساء المشاركات في قوة العمل 17.4 في المائة في عام 2012 مقارنة بنسبة بلغت 10.3 في المائة في عام 2001. وتتركز مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي وفي مجموعة ضيقة من المجالات في الاقتصاد الرسمي.⁽¹⁴⁾ وكشفت السلطة الفلسطينية عن التزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واعتمدت أول استراتيجية وطنية مشتركة بين القطاعات للمساواة بين الجنسين في عام 2011.⁽¹⁵⁾
- 26- وفيما يتعلق بالأمن الغذائي وسبل كسب العيش، ترتفع معدلات انعدام الأمن الغذائي الشديد والمعتدل بين الأسر التي ترأسها نساء؛ والنساء أكثر عرضة للإصابة بسوء التغذية بسبب دورهن في الإنجاب؛ واستنزفت قدرة الأسر على الصمود بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين النساء، وضيق فرص وصولهن إلى الموارد، وتأثر الأنشطة الاقتصادية التي تزاولها المرأة، مثل الرعي والحصاد، بانتهاكات الحماية.

3-1 الثغرات والتحديات المتعلقة بالجوع

- 27- حددت مراجعة استراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي في دولة فلسطين الثغرات التالية:
- ◀ زيادة الاعتماد على الواردات تزيد من التعرض لصدمات الأسعار.
 - ◀ ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي تنبع من الافتقار إلى سبل الحصول على الغذاء، ويرتبط ذلك بالفقر وانعدام فرص العمل.
 - ◀ لا يزال الأمن الغذائي يشكّل تحدياً. وساهمت المساعدة الإنسانية والحماية الاجتماعية على منع زيادة تدهور الأمن الغذائي للسكان الفلسطينيين.
 - ◀ على الرغم من أن الآلية الوطنية الحالية للحماية الاجتماعية تعتبر متطورة في المنطقة، تشير أفضل الممارسات الدولية إلى ضرورة التحول إلى نهج قائم على النظم أكثر من اعتماده على البرامج من خلال زيادة الدقة في تحديد أنماط الأسر وتوجيه المساعدة إليها، والاستهداف الجغرافي، وزيادة الاعتماد على التحويلات القائمة على النقد، والاتساق في قيمة المساعدة النقدية.

(13) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

(14) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014.

(15) السلطة الوطنية الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2011. وثيقة الاستراتيجية الوطنية المشتركة بين القطاعات لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين (2011-2013).

- ◀ تغطي آلية الحماية الاجتماعية الوطنية نطاقاً واسعاً، ولكنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق تأثير ملموس على الأشخاص الأكثر احتياجاً. وينبغي استهداف الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي من أجل تحقيق أكبر تأثير، مع إيلاء الأولوية للأسر المفقرة إلى الأمن الغذائي التي ترأسها نساء.
- ◀ لا توجد صلات قوية بين آلية الحماية الاجتماعية الوطنية والأمن الغذائي والتغذية. ويلزم تحسين الصلات بين حصائل التغذية والأمن الغذائي.
- ◀ تقيد التدابير المتصلة بالنزاع مع إسرائيل والأوضاع الزراعية – الاقتصادية إمكانية زيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة.
- ◀ لا يمكن لدولة فلسطين تحقيق السيادة الغذائية في ظل الأوضاع الراهنة التي تضيق فيها سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية.
- ◀ هناك توافق عام في الآراء على ضرورة بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بجميع جوانب سلامة الأغذية، من القوانين واللوائح إلى الرصد والتنفيذ.
- ◀ يمثل استمرار جوانب انعدام المساواة بين الجنسين عقبة كبيرة أمام ضمان الأمن الغذائي والتغذوي.

28- وتبين الأقسام التالية من هذه الخطة الاستراتيجية القطرية الثغرات التي سيعالجها البرنامج.

4-1 الأولويات القطرية

الحكومة

- 29- تشمل الأولويات التي سلطت عليها الأضواء في أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) واستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022) استمرار توفير المساعدة الغذائية لدعم السكان غير اللاجئين الفقراء والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي من خلال نظم أمن غذائي محلية تشمل شبكات الأمان الاجتماعية، وتعزيز القدرات، والحماية الاجتماعية لتعزيز الاستقرار والمساواة بين الجنسين. وتنفذ هذه الأنشطة بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية.

الأمم المتحدة والشركاء الآخرون

- 30- يستفيد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022 من خبرة وكالات الأمم المتحدة وقدراتها ومواردها في دعم تنفيذ أجندة السياسات الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (في الآتي: 1) دعم المسار الفلسطيني نحو إقامة الدولة؛ (2) دعم فرص الوصول على قدم المساواة إلى الحوكمة الديمقراطية المتجاوبة والفعالة المتسمة بالمساءلة لجميع الفلسطينيين؛ (3) دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة؛ (4) عدم ترك أحد يتخلف عن الركب – التنمية والحماية الاجتماعيتان. وبشارك البرنامج في قيادة الأولوية الرابعة من تلك الأولويات الاستراتيجية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ويرتبط عمله أيضاً بالأولوية الثالثة. ويواصل البرنامج، مع الشركاء في الأمم المتحدة، الدعوة بقوة إلى مناهضة التمييز القائم على أساس نوع الجنس وإلى المساواة بين الجنسين.

2- الآثار الاستراتيجية بالنسبة للبرنامج

1-2 تجربة البرنامج والدروس المستفادة

- 31- إن دور البرنامج في تقديم المساعدة الغذائية واستحداث منصة للتنفيذ من أجل دعم أنشطة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ودمجها في نظام شبكة الأمان الاجتماعية الوطنية في دولة فلسطين، كان محل ملاحظة بما في ذلك في تقييم الحافظة القطرية لعام 2015 الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2016. وسوف يواصل البرنامج الاستفادة من خبراته داخل البلد ومن مزاياه النسبية في الاستجابة لحالات الطوارئ، ولدعم أولويات السلطة الفلسطينية من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي بما يتفق مع إطار أهداف التنمية المستدامة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وانطلاقاً من توصيات تقييم الحافظة القطرية، ستنفذ البرنامج القطري أنشطة للوجبات المدرسية أو تدخلات لبناء القدرة على الصمود تشمل تقديم المساعدة الغذائية

مقابل الأصول وتقديم المساعدة الغذائية مقابل التدريب، ولكنه سيواصل توسيع أنشطته في مجال التوعية بالتغذية ودعم شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية وتنفيذ توصيات تقييم الحافظة القطرية في مجالات الموارد البشرية، والشراكات، ورصد مؤشرات سبل كسب العيش كجزء من عمله مع وزارة التنمية الاجتماعية. وسوف يواصل البرنامج التماس فرص للربط بين أنشطة كسب العيش داخل البلد.

32- وسيواصل البرنامج تنفيذ استراتيجيته لتوسيع برنامجه باستخدام طريقة التحويلات القائمة على النقد بدعم من أدلة مستمدة من نتائج استقصاءات التأثير الاقتصادي الثانوي التي أثبتت تحقق تأثير إيجابي على الأسر وعلى الاقتصاد المحلي من حيث تهيئة فرص العمل، والاستثمار، وزيادة المبيعات – وذلك أساساً من أجل جهتين فاعلتين في سلسلة إمدادات منتجات الألبان. ولوحظ نجاح طريقة التحويلات القائمة على النقد في الدراسة التي أجراها معهد دراسات التنمية بشأن الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في دولة فلسطين،⁽¹⁶⁾ وهي البحوث التي بيّن فيها المعهد الذي أحدثه برنامج القسائم في حياة الناس وفي توفير مساعدة غذائية عاجلة. وشملت الدراسة توصية دعت إلى توسيع طريقة التحويلات القائمة على النقد لتشمل جميع المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية.

33- وكان من السهل تكييف طريقة التحويلات القائمة على النقد وتوسيع نطاقها، حيث تم تحديد المستفيدين من خلال بطاقات الهوية الفلسطينية. وتسنى، بفضل استخدام "المحفظة الإلكترونية" للمنظمات الأخرى تقديم المساعدة من خلال نفس البطاقة. وساعدت طريقة البرنامج بالأخص منظمة اليونيسف في توفير المياه ومرافق الصرف الصحي ومواد النظافة الصحية والزراعي المدرسي في غزة أثناء أزمة عام 2014 عندما ازداد عدد المستفيدين من المساعدة الغذائية الذين جرى دعمهم من خلال التحويلات القائمة على النقد باستخدام القسائم من 60 000 إلى 300 000 في غضون أسابيع.⁽¹⁷⁾

34- وبمثل تكوين شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بالتغذية والصحة في الضفة الغربية وغزة للاضطلاع بأنشطة التعريف والتوعية بالتغذية عاملاً حاسماً من عوامل نجاح البرنامج في فلسطين.

35- ومخاطر تصاعد النزاع المسلح في قطاع غزة تتطلب من البرنامج رصد الأوضاع بانتظام وإجراء أنشطة للاستعداد. وسوف يواصل البرنامج التخطيط مع أصحاب المصلحة لضمان تقديم استجابة متمسكة بالفعالية والكفاءة تصل إلى السكان الأشد ضعفاً في حالة وقوع نزاع مسلح. وسيشمل التخطيط الاستعداد للكوارث الطبيعية التي تتعرض لها دولة فلسطين، بما فيها الزلازل.

36- وتسترشد هذه الخطة الاستراتيجية القطرية بخطة عمل البرنامج للمساواة بين الجنسين في دولة فلسطين التي تساهم في هدف البرنامج المتمثل في دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمله وأنشطته من أجل ضمان تلبية مختلف الاحتياجات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية للنساء والرجال والفتيات والفتيان.⁽¹⁸⁾ من ذلك على سبيل المثال أن البرنامج سيوسّع أنشطته في مجال التوعية التغذوية لضمان تركيزها على المنظور الجنساني وسيواصل، حيثما أمكن، إصدار بطاقات الاستحقاقات بأسماء النساء. وسيجري اختيار نقاط التوزيع وتوقيتاته، مع مراعاة احتياجات النساء وضمان تساوي فرص النساء والرجال في النفاذ إلى آليات التعقيب وإبداء الرأي من جانب المستفيدين.

37- وفي أثناء هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، سيركز البرنامج أنشطته على تحقيق الهدف 2 للتنمية المستدامة عن طريق تعزيز الأمن الغذائي بين السكان الضعفاء في إطار شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية من خلال ما يلي:

◀ استهداف السكان الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع لتقديم المساعدة إليهم من خلال توسيع التحويلات القائمة على النقد، مع التركيز على التحويلات المباشرة إلى المستفيدين، وتخفيض التحويلات العينية، باستثناء التحويلات المقدمة إلى المجتمعات المحلية في الظروف الاستثنائية – مثل مجتمعات الرعاة في المنطقة جيم من الضفة الغربية؛ وسيجري اختيار طرائق المساعدة لتحقيق أكبر أثر على الأمن الغذائي للسكان المستهدفين؛

⁽¹⁶⁾ تقرير عن الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في فلسطين، ديسمبر/كانون الأول 2015.

⁽¹⁷⁾ تقييم الحافظة القطرية، 2017.

⁽¹⁸⁾ برنامج الأغذية العالمي. سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020). مستخدمة من:

<https://www.wfp.org/content/2015-wfp-gender-policy-2015-2020-0>

◀ تعزيز قدرات المؤسسات والنظم الوطنية على تحديد السكان الذين يعانون بشدة من هشاشة الأوضاع وانعدام الأمن الغذائي واستهدافهم ومساعدتهم عن طريق العمل مع الحكومة لتحسين شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية وتعزيز القدرة الوطنية على رصد الأمن الغذائي؛

◀ توفير أنشطة التوعية المراعية للتغذية من أجل تعزيز التنوع الغذائي والعادات الصحية.

38- غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن تراجع الدعم من الجهات المانحة الرئيسية للأنشطة الإنسانية والإنمائية في دولة فلسطين واقتراح ذلك بالقيود المتصلة بالاستهداف الجغرافي واختيار الشركاء المتعاونين وطرائق التحويلات، سيؤثر على نجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية وسيحتاج إلى رصد مستمر. وسيلزم النظر في الاعتماد على جهة مانحة واحدة عند اختيار طرائق التحويلات الملائمة.

2-2 الفرص بالنسبة للبرنامج

39- حددت مراجعة استراتيجية الأمن الغذائي والتغذية لعام 2017 في دولة فلسطين، وأجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، واستراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية بشأن قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022)، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2018-2022)، ودورة البرنامج الإنساني، فرص البرنامج في دولة فلسطين، بما يشمل ما يلي:

◀ تقديم المساعدة الغذائية إلى السكان غير اللاجئين الفقراء والذين يعانون انعداماً شديداً في الأمن الغذائي، وضمان المساواة بين الجنسين في كل الأنشطة، مع التركيز على المساواة بين الجنسين في أنشطة التوعية بالتغذية؛

◀ تحسين نظم استهداف المستفيدين وتنسيق المساعدات المتعددة القطاعات من خلال منصة التحويلات القائمة على النقد للتأكد من أن التحويلات النقدية تناسب احتياجات السكان المستهدفين وأفضليتهم في كل فئات العمر ونوع الجنس والتنوع، وتلائم مع التغييرات في السياق الاجتماعي والاقتصادي والأمن المحلي؛

◀ بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والمانحين، الاستفادة من الفرص الناشئة لإنهاء التدريجي للتحويلات العينية وتوسيع التحويلات القائمة على النقد، بوسائل تشمل التحول التدريجي نحو المساعدة النقدية المباشرة التي من شأنها زيادة الشفافية والاختيار والمساءلة للمستفيدين من البرنامج؛

◀ استمرار العمل في شراكة مع السلطة الفلسطينية لدعم تنفيذ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للفترة 2017-2022 من خلال توفير المساعدة الاجتماعية والتقنية للمؤسسات الحكومية، والعمل صوب تحقيق الغايات الوطنية للهدف 2 للتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال دعم الرصد والاستهداف.

3-2 التغييرات الاستراتيجية

40- يمثل التغيير الاستراتيجي الرئيسي في إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية في اقتصار الاستهداف على السكان غير اللاجئين الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، مع إيلاء الأولوية للأسر التي ترأسها نساء وتعاني انعدام الأمن الغذائي. ومن التغييرات الأخرى الانتقال إلى التحويلات المباشرة القائمة على النقد والتحول عن المساعدات العينية، مع استمرار تعزيز التحويلات باستخدام البنية الأساسية للأسواق. ويُعبر ذلك عن الاعتراف بالصلة بين الأمن الغذائي والفقر في دولة فلسطين.

41- وتتوخى الخطة الاستراتيجية القطرية مواصلة تقديم الدعم إلى برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية الذي سيُصمَّم وسيُنفذ بمزيد من الكفاءة والفعالية من خلال وسائل تشمل التحول نحو المساعدة النقدية ودعم الشراكات من خلال منصة التحويلات القائمة على النقد.

42- وستجري مساعدة النظير الحكومي للبرنامج، وهي وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال نقل المهارات والتقنية والمعارف والموارد، بما في ذلك نقلها إلى الشركاء، من قبيل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وسعيًا إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، ستساعد الوزارة في تنفيذ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للفترة 2017-2022 مع الشركاء المتعاونين الآخرين. وسيجري دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق غايات الهدف 2 للتنمية المستدامة من خلال منصة التحويلات؛ ويستخدم ذلك حالياً بصورة حصرية من أجل الأمن الغذائي، ولكن يمكن التوسع فيه ليشمل قطاعات من قبيل الصحة والتعليم ووسائل الخدمات الاجتماعية.

3- التوجه الاستراتيجي للبرنامج

1-3 الاتجاه، والتركيز، والتأثير المنشود

43- تمثل هذه الخطة الاستراتيجية القطرية الأداة الاستراتيجية والبرنامجية وأداة الحوكمة للبرنامج في دولة فلسطين؛ وتُحدّد حافظة انخراطه في الفترة من عام 2018 حتى عام 2022، وتنفذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج من أجل دعم أجندة السياسات الوطنية واستراتيجيات قطاع التنمية الاجتماعية لتحقيق الهدف 2 للتنمية المستدامة. وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) وسياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) وخطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين، سيجري دمج الاعتبارات الجنسانية في كل مراحل إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية وتنفيذها ورصدها لكفالة برامج وسياسات تُحدث تحولاً جنسانياً من أجل عالم متحرر من الجوع. وسوف يكفل البرنامج ما يلي: (1) تصنيف جميع البيانات المتصلة بالأشخاص وتحليلها حسب الجنس والعمر؛ (2) دمج التحليل الجنساني في كل أعمال التقييم والبحوث والمساعدة التقنية وإدارة المعرفة والمعلومات والأعمال الأخرى ذات الصلة؛ (3) تعميم المنظور الجنساني في كل المبادرات البرنامجية والسياساتية ومبادرات تعزيز القدرات؛ (4) مشاركة النساء والرجال والفتيات والفتيان على نحو يوفّر مقومات التمكين، ويُعزز حصائل منصفة ويدفع نحو المساواة بين الجنسين.

44- وتسترشد الخطة الاستراتيجية القطرية بالمراجعة الاستراتيجية الوطنية، وتقييم مساعدات البرنامج السابقة في إطار تقييم الحافظة القطرية لعام 2016 وبالمشاورات مع الحكومة والشركاء الإنمائيين. وتستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى حصيلتين استراتيجيتين ترتبط بهما مخرجات وأنشطة. وينصب التركيز بدرجة كبيرة على الهدف 2 للتنمية المستدامة، ولكن أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية ستساهم أيضاً في تحقيق الهدف 17 للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالشراكات. ويرتبط عمل البرنامج بالأولويتين الاستراتيجيتين اللتين يركز عليهما إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2018-2022)، وهما: الأولوية الاستراتيجية الرابعة – عدم تخلف أحد عن الركب – التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

45- وسيتوقف نجاح هذه الخطة الاستراتيجية القطرية إلى حد كبير على ظروف المانحين ومعوقاتهم، بما في ذلك مرونتهم في طرائق التحويلات. وانطلاقاً من الدراسات والتوصيات، بما فيها الدراسات والتوصيات الواردة في مراجعة استراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي في دولة فلسطين، سيدعو البرنامج إلى نهج يستهدف الأشخاص الذين يعانون انعداماً شديداً في الأمن الغذائي عن طريق زيادة استخدام طريقة التحويلات القائمة على النقد. غير أن إمكانية إجراء تلك الزيادة ستتوقف على توافر مستوى الدعم من الجهات المانحة والذي سيجري رصده باستمرار.

46- وتتسم القضايا الشاملة لعدة قطاعات، مثل الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين، بأهمية محورية في عمليات البرنامج. ويتّقد البرنامج بالبادئ الإنسانية الأساسية ويلتزم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويساعد البرنامج السكان الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع والتهميش على أساس الاحتياجات وحدها، دون أي تمييز، وذلك عن طريق المساهمة في أمانهم وكرامتهم وسلامتهم، وإشراكهم في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم.

2-3 الحصائل الاستراتيجية، ومجالات التركيز، والنواتج المتوقعة، والأنشطة الرئيسية

الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسن التنوع الغذائي لغير اللاجئين من الفقراء الذين يعانون انعداماً شديداً في الأمن الغذائي في دولة فلسطين – في غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية في المقام الأول – بحلول عام 2022.

47- حُدّد السكان الفلسطينيون غير اللاجئين في قطاع غزة والمنطقة جيم والمناطق التي تبلغ فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوياتها في الضفة الغربية بأنهم الأشد احتياجاً من حيث الفقر وانعدام الأمن الغذائي وازدياد التعرض لهشاشة الأوضاع. وبحلول عام 2022، ستتمكن الأسر المستهدفة التي يعاني رجالها ونساءها وفتياتها وفتيانها من انعدام شديد في الأمن الغذائي من تحسين التنوع الغذائي، وهو ما سيجتنب لها تلبية احتياجاتها الغذائية على النحو الملائم.⁽¹⁹⁾

48- وسعيّاً إلى تعظيم التأثير على التنوع الغذائي، سيكمل البرنامج، بالشراكة مع منظمة غير حكومية محلية تركز على التغذية، تحويلاته غير المشروطة بأنشطة توعية تغذوية تستهدف الرجال والنساء والفتيات والفتيان.

(19) مراجعة استراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي في دولة فلسطين، 2017.

مجالات التركيز

49- مجال التركيز لهذه الحصيصة هو الاستجابة للأزمات.

النواتج المتوقعة

- 50- ستتحقق هذه الحصيصة من خلال ناتجين:
- ◀ يحصل غير اللاجئين من الفقراء الذين يعانون انعداماً شديداً في الأمن الغذائي على أغذية متنوعة ومغذية لتحسين تنوعهم الغذائي. (المستوى 1؛ الفئة ألف؛ النتيجة الاستراتيجية 1؛ الهدف 1 للتنمية المستدامة)
 - ◀ يحصل السكان المستهدفون – الرجال والنساء والفتيان والفتيات – على معلومات لزيادة وعيهم بالتغذية. (المستوى 1؛ الفئة هاء؛ النتيجة الاستراتيجية 1).

الأنشطة الرئيسية

- 51- النشاط 1: توفير مساعدة غذائية غير مشروطة – بما في ذلك من خلال التحويلات القائمة على النقد والطرائق العينية – ومعلومات عن التغذية للأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. سوف يقدم البرنامج مساعدة غذائية غير مشروطة إلى الأسر المستهدفة الفقيرة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة وفي المنطقة جيم وفي المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية.
- 52- من توصيات مراجعة استراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي لعام 2017 في دولة فلسطين الانتقال تدريجياً من المساعدة الغذائية العينية إلى التحويلات القائمة على النقد، مع مراعاة أن يوفر هذا التحول مقومات التمكين الاقتصادي للرجال والنساء، وتزويدهم بالاستقلالية في قراراتهم بشأن استخدام التحويلات القائمة على النقد. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، يهدف البرنامج إلى إدخال التحويلات النقدية المباشرة لصالح 5 في المائة من المستفيدين، وتخفيض نسبة المستفيدين الذين يحصلون على مساعدة عينية إلى 35 في المائة، وزيادة نسبة من يحصلون على قسائم قيمة إلكترونية إلى 60 في المائة. وضماناً لوصول التحويلات إلى المستفيدين المقصودين سالمة، سيتعاقد البرنامج مع المتاجر التي لديها القدرة على أن توفر للمستفيدين من القسائم الإلكترونية أغذية جيدة ومتنوعة بأسعار السوق، مع توفير مستوى إضافي من الضوابط. سوف يكفل البرنامج، إلى أقصى حد ممكن، في هذا الصدد، إدماج المتاجر التي تملكها النساء تعزيزاً لتمكينهن الاقتصادي.
- 53- واستكمالاً لتوفير المساعدة الغذائية غير المشروطة، سيجري أيضاً تنفيذ أنشطة توعية حساسة للتغذية ومصممة خصيصاً لهذا السياق بقصد إشراك مجموعات متنوعة من الرجال والنساء والفتيات والفتيان وزيادة وعيهم بالتغذية. واستجابة للتوصية المنبثقة عن المراجعة الاستراتيجية، سيستخدم البرنامج البيانات المتاحة عن التغذية لتصميم تدخلات وتنفيذها وفقاً للاحتياجات التغذوية – وليس السعرية وحدها – لدى السكان المستفيدين. وسوف يشمل ذلك إعداد وتقديم رسالة توعية أساسية بالاعادات الصحية للأكل والتغذية. وسوف يكفل البرنامج، طوال تنفيذ النشاط، سلامة المستفيدين، ويشدّد على الحماية والمساءلة تجاه السكان المتضررين. وسوف يظل النفاذ التعقبي وإبداء الرأي متاحاً لجميع المستفيدين من النساء والرجال إلى آليات من خلال صناديق أمانة موضوعة في متاجر التجزئة للتحويلات القائمة على النقد ومن خلال الخط الساخن للبرنامج. ويدعم ذلك المساءلة أمام السكان المتضررين – وفقاً لاستراتيجية البرنامج وتوجيهاته بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين – عن طريق ضمان مراعاة مدخلات السكان المتضررين وتعقيباتهم عند تصميم البرامج.⁽²⁰⁾
- الحصيصة الاستراتيجية 2: تعزز قدرات المؤسسات والنظم الوطنية على تحديد السكان الضعفاء الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي واستهدافهم ومساعدتهم في دولة فلسطين بحلول عام 2022

مجال التركيز

54- مجال التركيز في هذه الحصيصة هو بناء القدرة على الصمود.

⁽²⁰⁾ <http://aap.manuals.wfp.org/en> and WFP Accountability to Affected Populations Strategy (<http://newgo.wfp.org/documents/wfps-strategy-for-accountability-to-affected-populations-aap>).

النواتج المتوقعة

- 55- ستتحقق هذه الحصيلة من خلال ثلاثة نواتج:
- ◀ استفادة الأشخاص الفقراء الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي من تحسن القدرة المؤسسية على تنفيذ الشبكة الوطنية للأمان الاجتماعي بعد إصلاحها لحماية الدخل والأصول الخاصة بالأشخاص الفقراء والضعفاء. (المستوى 3 الفئة جيم؛ النتيجة الاستراتيجية 5؛ الهدف 1 للتنمية المستدامة)
 - ◀ استفادة الأشخاص الفقراء والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي من تحسن قدرات نُظم الرصد الوطنية في مجال الرصد والتحليل وبناء الأدلة بشأن انعدام الأمن الغذائي والفقير. (المستوى 3؛ الفئة جيم؛ النتيجة الاستراتيجية 5؛ الهدف 1 للتنمية المستدامة)
 - ◀ استفادة الأشخاص الفقراء والذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي من منصة محسنة، يجري توفيرها للشركاء، لإيصال التحويلات القائمة على النقد والحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. (المستوى 3؛ الفئة حاء؛ النتيجة الاستراتيجية 5؛ الهدف 1 للتنمية المستدامة)

الأنشطة الرئيسية

- 56- استناداً إلى توصية المراجعة الاستراتيجية المتصلة بالمؤسسات الوطنية وبناء القدرات، سيُنفذ البرنامج نشاطين رئيسيين في مجال تنمية القدرات.
- 57- **النشاط 2: توفير الدعم التقني للوزارات والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وإصلاح الشبكة الوطنية للأمان الاجتماعي.** استناداً إلى توصية المراجعة الاستراتيجية التي تؤكد ضرورة تعزيز فعالية الاستهداف واستخدام قاعدة بيانات موحدة لجميع الجهات الفاعلة من أجل تجنب الازدواجية في تقديم المساعدة إلى الأسر المستهدفة، سيعمل البرنامج مع وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الدعم التقني اللازم لتنفيذ الاستراتيجية القطاعية للأمن الغذائي وإصلاح الشبكة الوطنية للأمان الاجتماعي. وسوف يفضي ذلك إلى تحسين قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ شبكة الأمان الاجتماعي بعد إصلاحها لحماية دخل وأصول الأشخاص الذين يعانون من الفقر وهشاشة الأوضاع (الهدف 1 للتنمية المستدامة، الغاية 3) بوسائل تشمل تحسين أدوات تعزيز جودة البرامج وتنفيذها، وتحليل هشاشة الأوضاع، والاستهداف القائم على الاحتياجات، والتحليل الجنساني، والتحويلات الاجتماعية المنسقة، والرصد والتقييم، والمساءلة، وآليات التعليق. وسوف يشمل هذا النشاط تعزيز قدرات موظفي الوزارة فيما يتصل بالنواحي الجنسانية.
- 58- **النشاط 3: توفير منصة للتحويلات القائمة على النقد للجهات الشريكة المتعددة القطاعات والحكومة.** سيلزم بعد توسيع طرائق التحويلات القائمة على النقد – قسائم النقد والقيمة – زيادة تطوير منصة التسليم لضمان مرونتها في تقديم المساعدة المتعددة القطاعات وتعظيم استخدامها من جانب الحكومة لتقديم التحويلات الاجتماعية في إطار الشبكة الوطنية للأمان الاجتماعي التي ستفيد النساء والرجال على قدم المساواة.

3-3 استراتيجيات الانتقال والخروج

- 59- يكفل الاتفاق الإطار المبرم بين البرنامج ووزارة التنمية الاجتماعية دعماً منسقاً للقدرات من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. ويتوقف الانتقال على التحسن في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية. وسوف يواصل البرنامج أنشطته في إطار الحصيلتين الاستراتيجيتين 1 و2 لحين تغطية الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان وفرص التنمية الوطنية هذين المجالين، ولحين تحقيق حلول دائمة للفقر وانعدام الأمن الغذائي، مع مراعاة المساواة بين الجنسين. ومن المتوقع أن تساهم جهود الدعوة التي سيبدلها البرنامج وسائر وكالات الأمم المتحدة في تحقيق هاتين النتيجتين.

4- ترتيبات التنفيذ

1-4 تحليل المستفيدين

- 60- تشير التقديرات إلى أن عدد المستفيدين في إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية يستند إلى الاحتياجات التي تم تحديدها في مسح الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية وحالة الأمن الغذائي لعام 2016. وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 1، النشاط 1، يشمل

المستفيدين المستهدفين 314 000 شخص من الفقراء غير اللاجئين الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، ويتألف هذا العدد من 220 000 من الأشخاص الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي و59 000 شخص فقير من الأسر التي ترأسها نساء وتعاني انعداماً متوسطاً في الأمن الغذائي، و35 000 شخص من البدو وجماعات الرعاة في المنطقة جيم من الضفة الغربية. وسيجري استهداف ما مجموعه 151 800 شخص في الضفة الغربية و162 200 شخص في قطاع غزة، ومع حصول 5 في المائة على أموال نقدية، و60 في المائة على قسائم قيمة إلكترونية، و35 في المائة على مساهمات عينية. وسوف وفر التحليل الجنساني القائم على مشاركة المعلومات اللازمة لتوجيه جميع الأنشطة لضمان استفادة النساء والرجال والفتيات والفتيان بالتساوي.

الجدول 1: المستفيدون من الأغذية والتحويلات القائمة على النقد حسب الحصيلة الاستراتيجية والنشاط*							
السنوات 2019-2022			السنة 1 (2018)			طريقة التحويل	الحصيلة الاستراتيجية
المجموع	رجال/فتيان	نساء/فتيات	المجموع	رجال/فتيان	نساء/فتيات		
						النشاط 1: مساعدة غذائية غير مشروطة	1
109 900	55 609	54 291	167 100	84 552	82 548	غذاء	
188 400	95 330	93 070	131 200	66 387	64 813	تحويلات قائمة على النقد - قسائم قيمة	
15 700	7 944	7 756	15 700	7 944	7 756	تحويلات قائمة على النقد - نقد	
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق**	النشاط 2: تقديم الدعم التقني إلى الوزارات والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وإصلاح الشبكة الوطنية للأمان الاجتماعي	2
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق**	النشاط 3: توفير منصة للتحويلات القائمة على النقد للجهات الشريكة المتعددة القطاعات والحكومة	
314 000	158 884	155 116	***314 000	158 883	155 117	المجموع	

* يمكن إتاحة بيانات مصنفة تبعاً لنوع الجنس والعمر حسب الطلب؛ وسوف تصنف جميع الأعداد الفعلية للمستفيدين حسب الجنس والعمر.

** المستفيدون المباشرين من النشاطين 2 و3 هي مؤسسات وطنية.

*** لا توجد أي تداخلات بين مجاميع الأرقام الخاصة بمختلف الطرائق.

61- وسيقيم البرنامج مساعدة غذائية إلى الفقراء غير اللاجئين الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية، كما سيقدمها إلى الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء وتعاني انعداماً معتدلاً في الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

62- ويستند تصنيف الأسر حسب حالة أمنها الغذائي إلى مؤشر مركب يأخذ في الاعتبار مستويات فقر الأسر ودرجات الاستهلاك الغذائي. وسيجري استهداف أسر غير اللاجئين الفقيرة والتي تعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي التي تقع دون خط الفقر المدقع⁽²¹⁾ والأسر التي تتراوح درجات استهلاكها الغذائي بين ضعيفة وحدية. وترمي هذه الطريقة إلى التعبير عن المحرك الرئيسي وراء انعدام الأمن الغذائي - أي الفقر.

63- وقبل هذا الاستهداف الأسري، سيتم إجراء استهداف جغرافي على أساس انعدام الأمن الغذائي ومستويات الفقر وغيرهما من العوامل المتصلة بالضعف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

64- وستستخدم ثلاث طرائق لتحويل المساعدات الغذائية غير المشروطة: المساعدة العينية، والتحويلات القائمة على النقد باستخدام قسائم القيمة الإلكترونية، والتحويلات القائمة على النقد باستخدام الأموال النقدية. وستزداد نسبة التحويلات القائمة على النقد من المستوى الحالي البالغ 41 في المائة إلى 65 في المائة. وسوف تشمل هذه الزيادة تنفيذ طريقة تحويل جديدة في دولة فلسطين، هي طريقة التحويلات القائمة على النقد باستخدام الأموال النقدية - بناءً على توصيات المراجعة الاستراتيجية واسترشاداً بتحليل

(21) يبلغ خط الفقر المدقع حالياً 509 دولارات أمريكية.

- أجري في عام 2012 وتبيّن منه أن المرأة تؤدي بصورة تقليدية دوراً هاماً في إدارة أغذية الأسرة عن طريق إعداد الوجبات الغذائية والتأثير في سلوكيات استهلاك الأغذية، بينما يتوقع في أغلب الأحيان من الرجال المساهمة في الدخل. وينطوي ذلك على تأثير كبير على عمليات البرنامج، إذ تشير الأدلة إلى أن تقديم المساعدة إلى الرجال يُقلل التوتر داخل الأسرة.⁽²²⁾
- 65- وسوف تُوزع القسائم الإلكترونية الخاصة بالتحويلات القائمة على النقد عن طريق نظام إلكتروني، بقيمة شهرية قدرها 10.3 دولار أمريكي للشخص يمكن تحصيلها في أي متجر من المتاجر التي يتعاقد معها البرنامج. وسيُنفذ مكون التحويلات القائمة على النقد من خلال مؤسسة مالية وطنية. وسوف يواصل البرنامج استعراض قيمة التحويلات ومفرداتها المدرجة في سلة الأغذية.
- 66- وسوف تُنفذ أنشطة للتوعية بالتغذية في قطاع غزة والضفة الغربية. وسوف تشمل تلك الأنشطة إيصال رسائل تغذوية إلى الفتيات والفتيان، وسوف تستهدف النساء والرجال بهدف تحسين الوعي التغذوي بين المستفيدين من البرنامج وتحسين التنوع الغذائي على المستوى الأسري. وسوف يساعد ذلك على تحقيق الهدف 3 لسياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين عن طريق تمكين النساء والرجال والفتيات والفتيان من اتخاذ قرارات أفضل تُحسّن أمنهم الغذائي وتغذيتهم.

2-4 التحويلات

الأغذية والتحويلات القائمة على النقد

- 67- سيُدرج البرنامج طرائق تحويلات متعددة أثناء فترة السنوات الخمس التي ستنفذ فيها الخطة الاستراتيجية القطرية بغرض التوسع تدريجياً في التحويلات القائمة على النقد – قسائم النقد والقيمة – والإنهاء التدريجي للمساعدة العينية. وتناسب المواد الغذائية الموزعة بصورة عينية والمواد الموزعة عن طريق القسائم من خلال المتاجر المتعاقد معها الاختيارات والتنوع الغذائي. ونتيجة لقيود المانحين، ستمثّل التحويلات العينية أكثر قليلاً من نصف المساعدة في السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية القطرية، بينما سيتسع نطاق التحويلات القائمة على النقد في السنتين من الثانية إلى الخامسة.

(22) برنامج الأغذية العالمي، 2012، التأثيرات الناجمة عن تحويلات النقد والقسائم في حماية المستفيدين والعلاقات بين الجنسين والديناميات الاجتماعية دراسة حالة للمساعدة المقدمة من البرنامج في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الجدول 2: الحصص الغذائية (غرام/فرد/يوم) وقيمة التحويلات القائمة على النقد (دولار/فرد/يوم) حسب الحصيلة الاستراتيجية والنشاط				
الحصيلة الاستراتيجية 2	الحصيلة الاستراتيجية 1			
النشاطان 2 و3*	النشاط 1			
لا ينطبق	غير اللاجئيين من الفلسطينيين الفقراء والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي	غير اللاجئيين من الفلسطينيين الفقراء والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي	من الفلسطينيين غير اللاجئيين الفقراء والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي	نوع المستفيدين
لا ينطبق	الأغذية	التحويلات القائمة على النقد - القسائم الإلكترونية	التحويلات القائمة على النقد - الأموال النقدية	الطريقة
	300	-	-	الحبوب
	25	-	-	البقول
	15	-	-	الزيت
	5	-	-	الملح
	1 271	لا ينطبق	لا ينطبق	مجموع عدد السعرات الحرارية في اليوم
	12.7	لا ينطبق	لا ينطبق	النسبة المئوية للسعرات الحرارية من البروتين
	-	0.343	0.666	النقد (دولار أمريكي/فرد/يوم)
	360	360	360	عدد أيام التغذية

* المؤسسات الوطنية هي المستفيد المباشر من النشاطين 2 و3.

الجدول 3: مجموع المتطلبات من الأغذية والتحويلات القائمة على النقد وقيمتها		
المجموع (دولار أمريكي)	المجموع (طن متري)	نوع الأغذية/التحويلات القائمة على النقد
22 263 548	65 524	الحبوب
5 897 124	5 460	البقول
3 767 607	3 276	الزيت والدهون
-	-	أغذية ممزوجة ومخلوطة
309 733	1 092	أخرى
32 238 012	75 352	المجموع (الأغذية)
128 076 264	-	التحويلات القائمة على النقد
160 314 276	75 352	المجموع (قيمة الأغذية والتحويلات القائمة على النقد)

تعزيز القدرات، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

68- ستهدف الخطة الاستراتيجية القطرية إلى تعزيز الرقابة الوطنية على قطاع الأمن الغذائي. وسيتحقق ذلك عن طريق دعم إنشاء مجلس وطني للأمن الغذائي يضم ممثلين عن جميع السلطات الوطنية المعنية. وسيقدّم الدعم من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية في شكل مساعدات تقنية ومالية في مجال الاستهداف وإجراء التقديرات، والتقييمات والرصد. وتماشياً مع المراجعة الاستراتيجية الوطنية، سيجري بحث إمكانية إنشاء مجلس للأمن الغذائي مع الوزارات الحكومية وسيجري تقديم دعم تقني في هذا الصدد. وسوف تُبذل جهود لتعزيز الصلات داخل المنطقة لرصد الأمن الغذائي؛ وجمع البيانات وتحليلها من أجل برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان؛ والاستهداف، مع إيلاء اعتبار خاص للمساواة بين الجنسين.

3-4 سلسلة الإمداد

69- ستصل الأغذية المشتراة دولياً إلى مينائي أشدود وحيفا. ونظراً للقيود المتصلة بالحصار، ستعاد تعبئة الحاويات المتجهة إلى قطاع غزة وستحمّل البضائع على منصات قبل دخولها قطاع غزة من خلال معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم). وسيوضع جزء من الأغذية مسبقاً في مستودعات يتعاقد معها البرنامج في أشدود (إسرائيل) وقطاع غزة. وستسَلَّم بعض الأغذية، خاصة المشتريات المحلية، مباشرة إلى مستودعات الشركاء المتعاونين في قطاع غزة. وسيتم توجيه ما يصل إلى 70 في المائة من البضائع الموجهة إلى الضفة الغربية من خلال مرافق التخزين الوسيطة التابعة للبرنامج في بير زيت، بينما سَتُسَلَّم نسبة 30 في المائة مباشرة إلى مستودعات الشركاء المتعاونين في جميع أنحاء الضفة الغربية. وسوف تخضع جميع تحركات الأغذية لموافقة مسبقة من السلطات الإسرائيلية.

70- وسوف يُنفذ البرنامج طرائق للمساعدة العينية والتحويلات القائمة على النقد على السواء. وستقدّم الأغذية إلى الأسر المستهدفة في المناطق الريفية البعيدة عن المراكز السكانية التي لا توجد فيها شبكات كهرباء سليمة أو غير المتصلة بالإنترنت بصورة مناسبة. وسوف تقي هذه الأغذية بالعادات الغذائية للأسر المستهدفة – مثل عادة إعداد الخبز في المنزل. وفيما يتعلق بطريقة التحويلات القائمة على النقد، فإن الأسر المستهدفة توجد في مناطق حضرية وشبه حضرية متصلة بصورة جيدة بالإنترنت والأسواق العاملة. ولا تمتلك هذه الأسر موارد تمكنها من إعداد الخبز في المنزل، ولذلك تناسب التحويلات القائمة على النقد سياقاتها وعاداتها الغذائية. وسوف يقوم المكتب القطري أيضاً بتجريب التحويلات القائمة على النقد غير المشروطة وغير المقيدة عن طريق توفير أموال نقدية مباشرة من خلال مؤسسات مالية محلية. وتستخدم الطريقة الحالية للتحويلات القائمة على النقد السوق المحلية كنظام للتسليم، حيث يزوّد كل مستفيد ببطاقة مغناطيسية مسبقة السداد. ويمكن تحصيل القيمة من خلال المتاجر المتعاقد معها محلياً؛ ويُنتج ويُجهز 95 في المائة من السلع المسموح بها محلياً. وتتولى الحكومة والسلطات المحلية تنظيم ورصد جودة وسلامة الأغذية المقدّمة من خلال التحويلات القائمة على النقد.

71- ويدير البرنامج التحويلات القائمة على النقد من خلال منصة إلكترونية تسمح برصد آليات التحصيل من جانب كل مشارك. وينتج ذلك للبرنامج إدارة مخاطر التدليس وتحويل المسار وضمان امتثال النشاط للمبادئ التوجيهية والقواعد واللوائح التشغيلية.

72- ويقدم المكتب القطري خدمات إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية لتمكينها من مساعدة السكان المتضررين عن طريق تزويدهم بالأغذية والمياه ومرافق الصرف الصحي ومواد النظافة الصحية والتعليم.

73- ويتعاقد المكتب القطري مع شركة خدمات مالية – هي شركة تابعة لبنك فلسطين – لتشغيل منصة القسائم الإلكترونية. وفيما يتعلق بتقديم المساعدة النقدية المباشرة في المستقبل، سيتعاقد المكتب القطري مع مؤسسة مالية وطنية.

4-4 قدرات المكتب القطري وملامحه

74- سيحتاج المكتب القطري إلى تكييف هيكل موظفيه بما يتفق مع الحصائل الاستراتيجية. ويتطلب التحول الاستراتيجي نحو استهداف الأشخاص الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد – سواء القسائم أم الأموال النقدية المباشرة – وتعزيز قدرات الوزارة الوطنية مجموعات من مهارات الموظفين تركز على البرمجة والمالية. وفي حين أن هذه المجموعات من المهارات متاحة بالفعل لدى المكتب القطري، سيلزم استعراض هيكل التوظيف الحالي لضمان إمكانية إيلاء عناية كافية لطرائق التحويل المحددة في الاستراتيجية. وسوف تشمل الكفاءات التقنية المطلوبة تعميم المنظور الجنساني في البرمجة والعمليات والبرنامج من أجل تحقيق الحصائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الأمن الغذائي والتغذوي.

ولا بد لهيكل التوظيف أن يُعبر عن الاستهداف الأضيق للمستفيدين كي يظل البرنامج قادراً على المنافسة من حيث كفاءة التكاليف والقيمة مقابل المال.

5-4 الشراكات

- 75- سيواصل المكتب القطري العمل مع وزارة التنمية الاجتماعية في توفير المساعدة الغذائية، والتخطيط الاستراتيجي، وتنمية القدرات. ويقدم البرنامج الدعم التقني إلى وزارة التنمية الاجتماعية في مجال إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وإدارتها، ويكمل الدعم المقدم من الحكومة عن طريق المساعدة الغذائية للأسر المحددة. وينسق المكتب القطري مع وزارة التنمية الاجتماعية في التخطيط الشامل، والمسائل الاستراتيجية والاستهداف، كما ينسق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقديرات الأمن الغذائي.
- 76- وسوف يواصل البرنامج إشراك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في تقديم المساعدة الغذائية وتنفيذ مشروعات التوعية التغذوية، والقطاع الخاص في تنمية سلاسل القيمة وتعزيز المنتجات المحلية. وسينسق البرنامج مع قطاع الأمن الغذائي في المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي، ومع وكالات الأمم المتحدة في المسائل المشتركة بين المجموعات، ووضع الاستعداد للأحداث الطارئة وحالات الطوارئ.
- 77- ويتجاوز المكتب الشراكات التقليدية عن طريق دعم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين من خلال منصة البرنامج للقسائم الإلكترونية. ومنذ عام 2014، يدعم المكتب القطري العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في الوصول إلى السكان المتضررين باستخدام بطاقة واحدة مخصصة لمختلف أنواع المساعدة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم. وسوف يسعى البرنامج إلى تكوين شراكات مع الكيانات المختصة الملتزمة بالمساواة بين الجنسين.

5- إدارة الأداء وتقييمه

1-5 ترتيبات الرصد والتقييم

- 78- سيضع البرنامج خطة للرصد والتقييم تراعي الجوانب الجنسانية، مع التركيز بوضوح على عمليات رصد الحصائل التي تقيس تأثير المساعدة الغذائية المقدمة من البرنامج على الأسر المستهدفة. ومن خلال التقارير المرحلية الشهرية المقدمة من الشركاء المتعاونين والتي يستعرضها البرنامج ويتبنت منها، ستقاس مؤشرات النواتج لرصد التقدم المحرز وما يتحقق من إنجازات. وسيتم تحميل التوزيع الإجمالي للمستفيدين وجميع البيانات المتصلة بالنواتج في قاعدة بيانات الرصد والتقييم التابعة للبرنامج، وسيصب ذلك في أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت). وسيتم إجراء رصد للعمليات في نقاط التوزيع والمتاجر في الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب موظفي البرنامج والشركاء المتعاونين وسيربط ذلك بهيكل الرصد الحالي في المكتب القطري. وسوف يستخدم الراصدون تطبيقاً لجمع البيانات باستخدام الهواتف النقالة، وستُخزن المعلومات في قاعدة بيانات مركزية.
- 79- وسيتم إجراء رصد بعد التوزيع شهرياً على المستوى الأسري؛ وأدرجت موارد كافية في الميزانية لهذا الغرض. وسوف تستخدم بيانات خط الأساس المحددة بعد الانتهاء من عمليات الاستهداف في الضفة الغربية وقطاع غزة، كأساس لاستعراض الحصائل. وسوف تحضر الاستنتاجات التي تنتهي إليها هذه العملية الاستعراضات الدورية التي سيجريها البرنامج والشركاء المتعاونون لتنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، للتمكين من إجراء تعديلات حسب الاقتضاء. وسيجري الإبلاغ عن النتائج كل ثلاثة أشهر باستخدام تطبيقات برمجيات التصور، مثل تطبيق Tableau، وبرنامج Adobe Illustrator. ويصب نظام الرصد والتقييم التابع للمكتب القطري في عمليات رصد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودورة البرنامج الإنساني.
- 80- ومن المزمع أن يجري مكتب التقييم في البرنامج استعراضاً في منتصف المدة بعد سنتين من بداية تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، كما سيتم إجراء تقييم مستقل للحفاظ على القطرية في عام 2021 – أي في السنة الرابعة من فترة السنوات الخمس التي تستغرقها الخطة الاستراتيجية القطرية – لتوفير المعلومات لدورة برمجة الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة، بما يتماشى مع سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية وسياسة التقييم (2016-2021). واستجابة لطلب أصحاب المصلحة والأدلة الصادرة عنهم

واحتياجات التعلم، من المزمع إجراء تقييمين لا مركزيين لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية – سيُغطيان أنشطة التحويلات النقدية غير المقيدة والتوعية التغذوية وسيتم إجراؤهما في عام 2019. ورصدت في الميزانية موارد مناسبة لهذا الغرض.

81- وتبعاً للتوصية الواردة في تقييم الحافظة القطرية، سوف يعمل البرنامج مع وزارة التنمية الاجتماعية في رصد مؤشرات سبل كسب العيش كجزء من عملية إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي.

2-5 إدارة المخاطر

82- سيرصد البرنامج المخاطر السياقية، مثل الكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار السياسي، والتقلبات الاقتصادية، بغرض التخطيط لاتخاذ تدابير تخفيفية تناسب مستوى المخاطر.

المخاطر السياقية

83- فيما يلي المخاطر السياقية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على الخطة الاستراتيجية القطرية:

◀ تصاعد الأعمال العدائية أو النزاع المسلح في قطاع غزة. سيؤدي اندلاع نزاع مسلح عنيف في غزة بين إسرائيل والسلطات الفعلية في غزة إلى تعريض قدرة البرنامج على دعم السكان الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي للخطر، وسوف يؤدي إلى تحول في الموارد نحو الاستجابة للاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين. ومن شأن ذلك أن ينطوي على آثار على أمن موظفي البرنامج وشركائه المتعاونين، وسيُعرق عمليات الوصول إلى المواقع. وسيجري التخفيف من هذه المخاطر من خلال خطط طوارئ يدعم من خلالها البرنامج المستفيدين المتضررين في ملاجئ ومن خلال عمليات طوارئ مشتركة بين الوكالات. وتوفّر طريقة التحويلات القائمة على النقد، بما فيها شبكة متاجر البرنامج، مرونة في تقديم المساعدة لدعم السكان المتضررين.

◀ الكوارث الطبيعية الكبيرة المفاجئة. تتأثر المناطق ألف وباء وجيم في الضفة الغربية بكوارث طبيعية، بما فيها الفيضانات الموسمية والزلازل. وتؤثر هذه الكوارث على سبل معيشة السكان المتضررين وعلى إمكانية الوصول إليهم. وسيجري التخفيف من هذا الخطر من خلال التخطيط للطوارئ، بما في ذلك التنسيق مع الدفاع المدني في دولة فلسطين واستخدام مراكز العمليات المنشأة.

◀ قيود المانحين. لا يزال هناك خطر يتمثل في أن تؤثر قيود المانحين على تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية من حيث النطاق وطرائق التحويلات. وبالنظر إلى أن الاعتماد على جهة مانحة وحيدة يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة البرنامج على تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية تنفيذاً كاملاً، فستواصل الجهود لتنوع قاعدة المانحين. وسوف تؤخذ في الاعتبار القيود على النطاق الجغرافي، والمساعدة المتاحة واختيار الشريك المتعاون عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية طوال فترة السنوات الخمس. وخلال السنة الأولى (2018)، وبالنظر إلى قيود المانحين، ستستأثر طريقة المساعدة العينية بأكثر من نصف المساعدة المقدّمة من البرنامج. تراجع في تمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية وقد سجل في دولة فلسطين.

المخاطر البرنامجية

84- فيما يلي المخاطر البرنامجية الرئيسية التي يمكن أن يكون لها آثار على الخطة الاستراتيجية القطرية:

◀ عدم القدرة على إثبات النتائج. يمكن، نتيجة لتضييق استهداف المستفيدين، أن يكون الافتقار إلى التمويل الكافي في المدى البعيد تأثير على مساعدة البرنامج للأشخاص الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. ولن تعالج الأسباب الأساسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي في دولة فلسطين – الاحتلال والافتقار إلى الفرص الاقتصادية – من خلال تدخلات البرنامج. وسيجري التخفيف من هذا الخطر عن طريق التشديد على الطابع الشامل للتدخلات الإنسانية في دولة فلسطين؛ وربط الأمن الغذائي بجهود السلطات الفلسطينية والشركاء الوطنيين والدوليين لمعالجة الثغرات في سبل كسب العيش، والصحة، والمياه والمرافق الصحية، وفرص العمل. وتشكّل جوانب انعدام المساواة الهيكلية والمعايير والممارسات الاجتماعية – الثقافية التمييزية خطراً أمام نجاح التنفيذ. ويمكن التخفيف من ذلك عن طريق البرمجة التي تحدث تحولاً جنسانياً، وتنمية القدرات فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين، وتكوين شراكات مع الكيانات الملتزمة بالمساواة بين الجنسين. وسوف يعمل البرنامج مع

الشركاء المتعاونين في مجالات تلاقي العمل الإنساني والإنمائي من أجل تعظيم الأثر وربط تدخلات الأمن الغذائي الإنساني بالجهود الأطول أجلاً التي تبذلها السلطات الفلسطينية.

← *المنافسة بين المستفيدين.* سيؤدي تحول التركيز نحو المستفيدين الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي إلى ازدياد التدقيق في معايير الاستهداف، حيث سيتوقف تقديم المساعدة لبعض المستفيدين الذين كانت تغطيهم من قبل شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية التي يساهم فيها البرنامج. ومن شأن عدم استهداف المستفيدين المناسبين أن يؤدي إلى انعدام الأثر وإلى فقدان السمعة. وسيجري التخفيف من هذا الخطر عن طريق العمل مع وزارة التنمية الاجتماعية وقطاع الأمن الغذائي لضمان سلامة معايير الأهلية وكفالة إبلاغها لكل المجتمعات المحلية المتضررة. وسوف تستخدم لهذا الغرض آلية البرنامج لتلقي تعقيبات المستفيدين.

المخاطر المؤسسية

85- فيما يلي المخاطر المؤسسية الرئيسية التي يمكن أن تكون لها آثار على الخطة الاستراتيجية القطرية:

← *تحويل مسار الموارد.* تنطوي زيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد، بما فيها المساعدة النقدية المباشرة، على مخاطر متصلة بتحويل مسار الأموال. وينطوي استخدام متاجر صغيرة لتقديم القسائم على خطر التواطؤ، ويمكن للتحويلات النقدية المباشرة التي يسحبها المستفيدون من أجهزة الصرف الآلي أن تزيد من الأخطاء. وسيجري التخفيف من خطر تحويل المسار من خلال آليات رقابة مشددة تشمل التحقق الآني من تحصيل قيمة القسائم الإلكترونية في المتاجر وفي أجهزة الصرف الآلي؛ والرصد المنتظم؛ وإصدار سندات حسن الأداء لتجار التجزئة المشاركين؛ واستخدام آلية الحصول على تعقيبات المستفيدين.

6- الموارد اللازمة لتحقيق النتائج

1-6 ميزانية الحافظة القطرية⁽²³⁾

86- تعتمد هذه الخطة الاستراتيجية القطرية على ميزانية قدرها 241.4 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات. ويبين الجدول 4 ميزانية كل حصيلة استراتيجية.

الجدول 4: المتطلبات الإرشادية للميزانية السنوية للخطة الاستراتيجية القطرية						
(دولار أمريكي)						
المجموع	السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	
	2022	2021	2020	2019	2018	
237 617 635	48 466 132	48 544 837	48 585 686	47 822 866	44 198 115	الحصيلة الاستراتيجية 1
3 800 380	767 627	617 335	826 218	797 919	791 281	الحصيلة الاستراتيجية 2
241 418 015	49 233 760	49 162 172	49 411 904	48 620 784	44 989 395	المجموع

2-6 آفاق تدبير الموارد

87- استفادت دولة فلسطين تقليدياً من التدفقات الكبيرة من المعونة الدولية وتحتل بانتظام مكانة بارزة بين أكبر 20 جهة متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وخلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2009، ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنحو 500 في المائة ووصلت إلى مستوى الذروة الذي بلغ 3 مليارات دولار أمريكي تقريباً في عام 2009، وهو يقابل زهاء نصف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. ومع ذلك، تراجعت مستويات المعونة منذ عام 2013، وهبطت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات في عام 2015. وعلى الرغم من الانخفاض العام في المعونة، لا تزال دولة فلسطين واحدة من أكبر الجهات المتلقية للمعونة الأجنبية في العالم بحساب نصيب الفرد (580 دولاراً أمريكياً) وأصبحت السلطة الفلسطينية تعتمد بشكل متزايد على المساعدات المقدمة من المانحين لتمويل عملياتها الأساسية.

(23) سيجري الوفاء بالتزام البرنامج بتخصيص 15 في المائة من أموال جميع المشروعات لأنشطة المساواة بين الجنسين.

- 88- وتشكّل المساعدة الإنسانية مكوناً أساسياً من مكونات المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ تستأثر بنسبة تتراوح بين 20 و40 في المائة من تدفقات المعونة. وخلال السنوات العشر الأخيرة، سُجّلت تقلبات في أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث لوحظ بلوغها نقاط ذروة خلال فترات النزاع في غزة في الأعوام 2008، و2009، و2012، و2014. وتراجعت بنسبة تراوحت بين 25 و50 في المائة في السنوات التالية للنزاع.
- 89- وتشهد دولة فلسطين تراجعاً في تمويل العمليات الإنسانية. فخلال الفترة من عام 2009 إلى 2015، قابل تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، وهي نداء إنساني مشترك بين الوكالات، متوسط نسبته 63 في المائة من المتطلبات السنوية. وفي عام 2016، تقلصت هذه التغطية إلى أقل من 50 في المائة – وهو انخفاض في التمويل بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2015. وكان لذلك أثر سلبي، ولكنه محدود نسبياً، على مستويات تمويل البرنامج، التي انخفضت بنسبة بلغت 13 في المائة مقارنة بعام 2015.
- 90- وتشمل العوامل التي تفسّر ذلك تخفيض ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى الجهات الشريكة الحكومية، وتحويل أولويات الموارد نحو أزمات إقليمية أخرى، وازدياد تفتت الموارد بسبب تنامي المنافسة في دوائر العمل الإنساني الآخذة في الاتساع. ومع ذلك، ظل البرنامج قادراً على المنافسة، معتمداً على قاعدة كبيرة من الجهات المانحة التي يتعاون معها منذ عهد بعيد، ومحتلاً مكانة بارزة بين أكبر الجهات المتلقية لأموال العمل الإنساني. وسيعمل البرنامج على توسيع قاعدة الجهات المانحة للحد من مخاطر الاعتماد على أكبر جهة مانحة لديه.
- 91- وتستند توقعات تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية – 48 مليون دولار أمريكي سنوياً – إلى الدعم طويل الأجل المقدم من الجهات المانحة التقليدية. وهو يقابل المتوسط السنوي للتمويل الوارد في الفترة 2014-2016، باستثناء المخصصات الموجهة للاستجابة للنزاع في غزة في عام 2014. وهذا المستوى المتوقع من التمويل سوف يمكن البرنامج من استهداف وتغطية جميع الأشخاص الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي والأسر التي ترأسها نساء وتعاني انعداماً متوسطاً في الأمن الغذائي في دولة فلسطين، إضافة إلى البدو وجماعات الرعاة في المنطقة جيم من الضفة الغربية.

3-6 استراتيجية تعبئة الموارد

- 92- سيتطلب تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية القطرية دعماً مالياً مستمراً لضمان عدم توقف العمل المطلوب لتحقيق الحصائل الاستراتيجية.
- 93- وسيواصل البرنامج، تحقيقاً لهذه الغاية، وفي مسعى للتخفيف من أثر التخفيضات غير المتوقعة في تمويل العمل الإنساني من شركائه التقليديين الذين يعمل معهم منذ أمد بعيد، بذل جهوده لتوسيع قاعدة مانحيه، بما يشمل الاستفادة من تدفقات التمويل الإنمائي الحكومي في إطار ركيزة الصمود المحددة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج، ومواصلة جهوده الناجحة لدعوة الجهات المانحة الناشئة والشركاء في القطاع الخاص – بصفة رئيسية وليس على سبيل الحصر، في الشرق الأوسط. وفي حال نقص التمويل، سينظر البرنامج في تكييف استجابته عن طريق استخدام الطريقة الأكثر اتساقاً بالكفاءة التكاليفية لتقديم المساعدة، أو إعطاء الأولوية للأشخاص الأشد ضعفاً بين المجموعات المستهدفة – السكان الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي والبدو – للحصول على مساعدة غذائية. وفي حال تجاوز التمويل المستويات المتوقعة، ستكون لدى البرنامج إيرادات تشغيلية تمكنه من تغطية طلب الحكومة وتقديم المساعدة إلى جميع الفلسطينيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

الملحق الأول

الإطار المنطقي للخطة الاستراتيجية القطرية لدولة فلسطين (2018-2022)

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان في القضاء على الجوع

الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع عن طريق حماية إمكانية الحصول على الأغذية

النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء

الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسن التنوع الغذائي للأشخاص غير اللاجئين الفقراء والذين يعانون انعداماً شديداً في الأمن الغذائي في دولة فلسطين (في غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية في المقام الأول) بحلول عام 2022

المواءمة مع فئات الحصائل :
استمرار/تحسين حصول الأسر والأفراد على
الغذاء الكافي
مجالات التركيز: الاستجابة للأزمات
مراعية للتغذية

الافتراضات

بقاء البيئة السياسية والأمنية مستقرتين نسبياً
يستخدم المستفيدون النقد المدخر من المساعدات المقدمة في صورة غذاء/قسائم في شراء بنود غذائية مغذية تكميلية أخرى لاستكمال الأغذية التي يتناولونها

مؤشرات الحصائل

مؤشر استراتيجيات التصدي المعتمد على الاستهلاك (متوسط)

درجة الاستهلاك الغذائي

درجة الاستهلاك الغذائي -التغذية

الأنشطة والنواتج

1: توفير مساعدة غذائية غير مشروطة – بما في ذلك من خلال التحويلات القائمة على النقد والطرائق العينية – ومعلومات عن التغذية للأسر الفقيرة التي تعاني انعدام الأمن الغذائي. (تحويلات الموارد غير المشروطة لدعم الحصول على الأغذية)

حصول غير اللاجئين الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشدة على أغذية متنوعة ومغذية بغية تحسين التنوع في الأغذية التي يتناولونها. (ألف: تحويل الموارد)

حصول السكان المستهدفين (النساء والرجال والفتيان والفتيات) على المعلومات اللازمة لإذكاء وعيهم التغذوي. (هاء: القيام بأنشطة التوعية والتعليم)

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان النامية لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الحيصلة الاستراتيجية 2: تمتع المؤسسات الوطنية بقدرات ونظم معززة لتحديد واستهداف ومساعدة السكان الضعفاء الذين يعانون العجز الغذائي في دولة فلسطين.

فئات الحاصلات:

عزيز قدرات مؤسسات ونظم القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المستجيبون المحليون، بهدف تحديد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن الضعف الغذائي واستهدافهم ومساعدتهم

مجالات التركيز بناء القدرة على الصمود

الافتراضات

مشاركة المؤسسات الوطنية ورغبتها في العمل. رغبة المؤسسات الوطنية في تخصيص موظفين تقنيين للمشاركة بصورة نشطة.

مؤشرات الحاصلات

سجل القدرة على القضاء على الجوع

الأنشطة والنواتج

2: توفير الدعم التقني للوزارات والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وإصلاح الشبكة الوطنية للأمان الاجتماعي. (أنشطة تعزيز القدرات المؤسسية)

استفادة السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشدة من زيادة قدرة نظم الرصد الوطنية لرصد وتحليل وجمع الأدلة الخاصة بانعدام الأمن الغذائي والفقير (جيم: توفير تنمية القدرات والدعم التقني)

استفادة السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشدة من زيادة القدرة المؤسسية على تنفيذ شبكة أمان اجتماعية وطنية تحمي الدخل والأصول الإنتاجية للفقراء ولمن يعانون هشاشة الأوضاع (الهدف 1 للتنمية المستدامة، الغاية 1.3)
(جيم: توفير تنمية القدرات والدعم التقني)

3: توفير منصة للتحويلات القائمة على النقد للجهات الشريكة المتعددة القطاعات والحكومة (أنشطة توفير الخدمات والمنصات)

استفادة السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشدة من تحسين التحويلات القائمة على النقد ومنصة توفير الحماية الاجتماعية التي يوفرها الشركاء بغية الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدام)

(حاء: تقديم الخدمات والمنصات العامة)

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان في القضاء على الجوع

جيم 1: يستطيع السكان المتضررون مساعدة البرنامج وشركائه عن تلبية احتياجاتهم الغذائية بطريقة تراعي آراءهم وأفضلياتهم

النتائج والمؤشرات الشاملة

جيم 1-1: نسبة الأشخاص المستفيدين من المساعدة الذين يتلقون معلومات عن البرنامج (من هم الأشخاص المدرجون فيه، وما سيحصلون عليه، وما هي مدة المساعدة)

جيم 2-1: نسبة أنشطة المشروعات التي يتم بشأنها توثيق تعقيبات المستفيدين وتحليلها ودمجها في تحسينات البرامج

جيم 2: يستطيع السكان المتضررون الاستفادة من برامج البرنامج بطريقة تضمن وتعزيز سلامتهم وكرامتهم ونزاهتهم

النتائج والمؤشرات الشاملة

جيم 2-1: نسبة الأشخاص المستفيدين الذين يمكنهم الحصول على المساعدة دون التعرّض لتحديات تتعلق بالحماية

جيم 3: تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بين السكان المستفيدين من مساعدة البرنامج

النتائج والمؤشرات الشاملة

جيم 3-1: نسبة الأسر التي تُتخذ فيها القرارات بشأن استخدام الأغذية/النقد/القسائم من قِبَل المرأة، أو الرجل، أو كليهما معاً، حسب طريقة التحويل

جيم 3-2: نسبة النساء الأعضاء في كيانات صنع القرار بشأن المساعدة الغذائية -لجان، ومجالس، وأفرقة، وغير ذلك

جيم 3-3: نوع التحويل (أغذية، نقد، قسائم، أو لا تعويض) الذي يحصل عليه المشاركون في أنشطة البرنامج، حسب الجنس ونوع النشاط

جيم 4: تستفيد المجتمعات المحلية المستهدفة من برامج البرنامج بطريقة لا تضر بالبيئة

النتائج والمؤشرات الشاملة

جيم 4-1: نسبة الأنشطة التي فُحصت المخاطر البيئية بالنسبة لها، وُحدِثت إجراءات التخفيف حسب الاقتضاء

الملحق الثاني

التوزيع الإرشادي للتكاليف حسب الحصيلة الاستراتيجية (دولار أمريكي)			
المجموع	النتيجة الاستراتيجية 5 والغاية 9 لهدف التنمية المستدامة 17	النتيجة الاستراتيجية 1، والغاية 1 لهدف التنمية المستدامة 2	النتائج الاستراتيجية للبرنامج/ غايات أهداف التنمية المستدامة
	الحصيلة الاستراتيجية 2	الحصيلة الاستراتيجية 1	الحصائل الاستراتيجية للبرنامج
194 247 964	2 485 270	191 762 694	التحويل
16 885 956	839 136	16 046 820	التنفيذ
14 490 393	227 351	14 263 042	تكاليف الدعم المباشرة المعدلة
225 624 313	3 551 757	222 072 556	المجموع الفرعي
15 793 702	248 623	15 545 079	تكاليف الدعم غير المباشرة (7 في المائة)
241 418 015	3 800 380	237 617 635	المجموع

الملحق الثالث

دولة فلسطين



ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.